النور

يا عمال العالم اتحدوا

www.alnnour.com

أسبوعية ـ سياسية ـ ثقافية
يصدرها الحزب الشيوعي السوري الموحد

السنة الثانية والعشرون ـ العدد 1076 ـ الأربعاء 27 أيلول 2023

شراكة المارد الصيني

دعم لسورية في مقاومة العدوان

» كتب رئيس التحرير:

تقول صحيفة اللوموند الفرنسية: (زيارة الأسد للصين استحضارٌ للتنّين الصيني إلى الصراع.. لكن بأساليب ناعمة).

يقيناً إن الصين لم تكن بعيدة عن الصراع الذي حوّلته الولايات المتحدة إلى عدوان مباشر على سورية لإتمام مخططها الساعي لإنشاء شرق أوسط جديد، يتحرك وفق حركة أصابع الإدارة الأمريكية بحراسة الكيان الصهيوني الذي تكفل له هذه الإدارة استباحة المنطقة أمنياً واقتصادياً.

الصين لم تكن بعيدة كي

البقية ص ٢

قمة ثنائية لعلاقة استراتيجية بين سورية والصين

سورية والصين تصدران بياناً مشتركاً بإقامة علاقات شراكة استراتيجية بين البلدين

3-2

لافروف يطالب الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بإلغاء العقوبات المفروضة على سورية

طالب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بإلغاء العقوبات الأحادية المفروضة على سورية والتي تعرقل حقها في التنمية.

وقال لافروف في كلمة أمام الدورة الثامنة والسبعين لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٣ (إن استخدام الغرب للتدابير القسرية أحادية الجانب يشكل انتهاكاً صارخاً لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وهذه التدابير في البلدان التي أصبحت ضحية للعقوبات غير القانونية تؤثر في المقام الأول على الشرائح الأكثر ضعفاً من السكان).

وأضاف لافروف: (نصرّ على الإنهاء

البقية ص ٤

وليّ العهد السعودي: نقترب من تطبيع العلاقات مع إسرائيل

أفاد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان يوم الأربعاء ٢٠٢٣/٩/٢٠، بأن السعودية تقترب من تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وأضاف بن سلمان في حديث لشبكة (فوكس نيوز) إن السعودية تقترب من تطبيع العلاقات مع إسرائيل، لكن القضية الفلسطينية تظل

البقية ص ٤

العنف والتمييز ضدّ النساء.. قدرٌ أم ثقافة وخيار؟

12

ملف العدد

ما أهم الأفكار السائدة في الثقافة الغربية المعاصرة؟

العـــدد 1076 ـ الأربعـــاء 27 أيـــلول 2023

قمة ثنائية لعلاقة استراتيجية بين سورية والصين

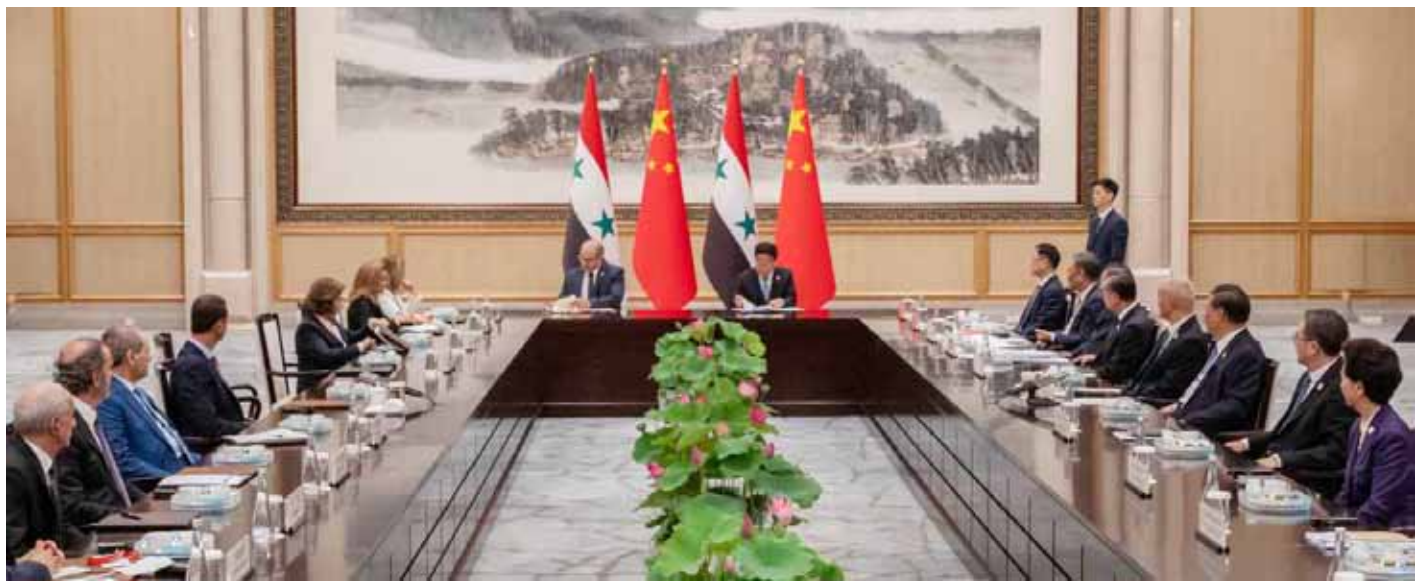

خلال لقاء قمة بينهما أعلن الرئيسان بشار الأسد وشي جين بينغ، أن سورية والصين تمضيان نحو علاقة استراتيجية بين البلدين في مختلف المجالات.

واعتبر الرئيس الأسد أن زيارته للصين هامة بتوقيتها وبظروفها حيث يتشكل عالم متعدد الأقطاب سيعيد للعالم التوازن والاستقرار، فيما وصف الرئيس الصيني هذا اللقاء بأنه حدث مفصلي في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين في مواجهة الأوضاع الدولية المفعمة بعوامل عدم الاستقرار.

وشدّد الرئيس الأسد على أن الصين تقف مع القضايا العادلة للشعوب، منطلقة من المبادئ القانونية والإنسانية والأخلاقية التي تشكل أساس السياسة الصينية في المحافل الدولية والمبنية على استقلال الدول واحترام إرادة الشعوب ونبذ الإرهاب، والتي كان لها دور كبير في تخفيف آثار الحرب على سورية، مشيراً إلى أن سورية تنظر إلى دور الصين البنّاء على الساحة الدولية، وترفض كل محاولات إضعاف هذا الدور، وأن سورية ترفض محاولات خلق توتر في بحر الصين الجنوبي وإنشاء تحالفات إقليمية تهدف إلى ضرب الاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا.

وأشار الرئيس الأسد إلى أن الصين دولة كبرى ومتقدمة وقوية اقتصادياً، لكنها لم تفقد إنسانيتها كغيرها من الدول المتقدمة، بل تلعب دوراً كبيراً في التوازن على الساحة السياسية، وتؤسس لطريق جديد من التنمية يقوم على التعاون والربح للجميع، وأن سورية ستبقى صديقاً وفياً للصين لأن ما يجمع بينهما هو المبادئ، كما أن الصين لديها أيضاً رؤية واضحة تجاه سورية ومنطقتنا عموماً، وأكد أيضاً أن سورية تدعم كل المبادرات التي تقدم بها الرئيس شي جين بينغ لضمان مستقبل آمن للبشرية، وتتمسك بمبدأ الصين الواحدة.

واعتبر الرئيس الأسد أنه لا يوجد فرق بين سورية وأوكرانيا وبحر الصين الجنوبي، فالغرب يستخدم هذه الساحات لإرباك الدول، لذلك يجب أن نواجه مبدأ القوة العسكرية بمبدأ القوة الناعمة المبنية على الأخلاق والتعاون الذي أقرته الصين.

الرئيس شي جين بينغ قال إنه على مدى سبع وستين سنة تظل العلاقات السورية الصينية صامدة أمام تغيرات الأوضاع الدولية وتظل الصداقة تاريخية وراسخة مع مرور الزمن، مؤكداً أن بلاده تحرص على تعزيز التعاون مع سورية في إطار مبادرة الحزام والطريق، وتدعم انضمام سورية لمنظمة شنغهاي كشريك للحوار، كما تدعم بشكل ثابت جهود سورية ضد التدخل الخارجي، وترفض تمركز القوات غير الشرعية على الأراضي السورية، وتحث الدول على رفع العقوبات والحصار الاقتصادي غير الشرعي، إضافة إلى دعمها بناء القدرات السورية في مكافحة الإرهاب. وشكر الرئيس شي جين بينغ سورية على دعمها للصين في القضايا المتعلقة بتايوان وتشينج يانغ.

وأكد أن المباحثات مع الرئيس الأسد كانت مثمرة وتم التوصل إلى توافقات واسعة النطاق.

وشهدت المباحثات توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين الحكومتين السورية والصينية، وقعها عن الجانب السوري وزير الخارجية والمغتربين د. فيصل المقداد، ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية د. محمد سامر الخليل، وعن الجانب الصيني وزير الخارجية وانغ يي، ورئيس الهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح السيد تشنج شانجي.

حيث تم توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي وفني، ومذكرة تفاهم حول التبادل والتعاون في مجال التنمية الاقتصادية، ومذكرة تفاهم حول السياق المشترك لخطة التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق.

شراكة المارد الصيني.. دعم لسورية في مقاومة العدوان / بقية

يستحضرها الرئيس الأسد، فقد واصلت دعمها السياسي لسورية خلال سنوات الجمر، وشكلت مع الحليف الرئيسي الروسي سداً منيعاً أمام نوايا الولايات المتحدة وحلفائها في مجلس الأمن للعدوان على سورية.. وكانت، وما زالت، تؤيد الحل السياسي للأزمة السورية بالاستناد إلى مبادئ السيادة ووحدة الأرض والشعب.

إذا كان المطلوب أمريكياً خنق سورية وشعبها، لأخذها اقتصادياً واجتماعياً بعد أن عجزت عن أخذها عن طريق غزو الإرهابيين، فالشراكة الاستراتيجية، التي وقّع على تفاصيلها الرئيسان الأسد وشي بينغ، تعبّر أولاً عن رفض سورية أن ترفع الراية البيضاء أمام العدوان الأمريكي، وتعبّر ثانياً عن إصرار الصين على إتمام مبادرتها العالمية (الحزام والطريق) لتحويل العالم إلى كوكب السلام والمصالح الاقتصادية المتبادلة، ومساعدة الشعوب عن طريق التنمية في اختيار سياساتها المستقلة، في مرحلة يشهد العالم فيها نبذ أحادية القطب والسير باتجاه تعدد الأقطاب، وأن سورية هي البلد الرئيسي جيوسياسياً في المنطقة التي تعد عاملاً رئيساً في إنجاح المبادرة الصينية الخلاقة، غير عابئة، وهي ثاني أقوى اقتصادات العالم، بعقوبات الإدارة الأمريكية وحصارها.

الاقتصاد السوري يعاني تداعيات ١٢ عاماً من الحصار والعقوبات والتخبط الحكومي، ومعاناته تمارس تأثيرها المأسوي على الأوضاع المعيشية للمواطنين السوريين.. وهذه (الشراكة الاستراتيجية) ستلعب، أو يُفترَض أن تلعب دوراً أساسياً في مساعدة الاقتصاد السوري على تخطّي مصاعب الحصار الأمريكي، وإعادة تفعيل القطاعات السورية المنتجة.

لا نعلم تفاصيل اتفاقية الشراكة الاستراتيجية، لكن الدعم الاقتصادي، إضافة إلى استمرار الدعم السياسي، هو الهدف الأبرز، لذلك فنحن نرى ضرورة التخطيط الحكومي الجدّي للاستفادة من الدعم الاقتصادي الصيني في القطاعات المنتجة الرئيسية في الزراعة والصناعة، فهي التي تؤدي إلى التراكم الداخلي، وتخلق فرص العمل، وتقدم الاحتياجات الرئيسية لتخفيف معاناة المواطنين السوريين، وتدعم مقاومة سورية لجميع الضغوط السياسية والاقتصادية.

مع هذه (الشراكة الاستراتيجية)، يلزمنا جهدٌ حكوميّ فاعل، ونحن بانتظاره.

سورية والصين تصدران بياناً مشتركاً بإقامة علاقات شراكة استراتيجية بين البلدين

» خانجو- الصين- سانا

بعد لقاء القمة بين السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية والرئيس شي جين بينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية، في مدينة خانجو الصينية، صدر البيان التالي حول إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

نص البيان:

تلبية لدعوة رئيس جمهورية الصين الشعبية شي جين بينغ لحضور رئيس الجمهورية العربية السورية بشار الأسد مراسم افتتاح الدورة الـ١٩ للألعاب الأسيوية في الصين خلال الفترة ما بين ٢٢ و ٢٥ أيلول ٢٠٢٣، أجرى رئيسا البلدين مباحثات في جو من الصداقة والمودة، وتبادلا وجهات النظر حول العلاقات الثنائية بين الصين وسورية، والقضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، وتوصلا إلى توافقات واسعة النطاق.

وأعرب رئيسا البلدين عن تقديرهما العالي للصداقة التاريخية القائمة بين الصين وسورية، واتفقا على أن الصين وسورية تربطهما علاقة تقوم على الأمانة والوفاء وتصمد في وقت الضيق، ووافقا على إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية بين الصين وسورية للدفع بالتعاون الودي في كل المجالات على نحو شامل، بما يخدم شعبي البلدين بشكل أفضل.

أولاً__ سيواصل الجانبان تبادل الدعم الثابت في القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية والهموم الكبرى للجانب الآخر ويلتزم الجانب السوري بثبات بمبدأ الصين الواحدة، ويعترف بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين بأكملها، وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، وهو يدعم جهود الصين للحفاظ على سيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها، ويرفض رفضاً قاطعاً قيام أي قوى بالتدخل في الشؤون الداخلية الصينية، ويدعم كل الجهود المبذولة من قبل الحكومة الصينية من أجل تحقيق إعادة توحيد البلاد، ويدعم بثبات الموقف الصيني من المسائل المتعلقة بهونغ كونغ، والجهود الصينية للحفاظ على الأمن القومي في إطار دولة واحدة ونظامين، ويؤمن بثبات بأن شؤون هونغ كونغ هي من الشؤون الداخلية البحتة للصين، ويدين بشدة التصرفات غير الشرعية التي قامت بها القوى الخارجية للتدخل في شؤون هونغ كونغ والشؤون الداخلية الصينية، كما يدعم بثبات الموقف الصيني من المسائل المتعلقة بشينجيانغ، ويؤكد مجدداً على أن المسائل المتعلقة بشينجيانغ ليست مسألة حقوق الإنسان على الإطلاق، بل هي مسألة متعلقة بمكافحة الإرهاب العنيف ونزع التطرف ومكافحة الانفصال، كما يدعم الجانب السوري بثبات الجهود الصينية لمكافحة الإرهاب ونزع التطرف، ويرفض رفضاً قاطعاً التدخل في الشؤون الداخلية الصينية تحت ذريعة المسائل المتعلقة بشينجيانغ.

يدعم الجانب الصيني بثبات الجهود السورية للحفاظ على استقلال البلاد وسيادتها وسلامة أراضيها، ويدعم الشعب السوري لسلك الطريق التنموي الذي يتماشى مع الظروف الوطنية، ويدعم السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية في سبيل الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها وتنميتها، ويرفض قيام القوى الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية لسورية والمساس بأمنها واستقرارها، ويرفض الوجود العسكري غير الشرعي في سورية أو إجراء العمليات العسكرية غير الشرعية فيها، أو نهب ثرواتها الطبيعية بطرق غير شرعية، ويحث الدول المعنية على الرفع الفوري لكل العقوبات الأحادية الجانب وغير الشرعية على سورية.

ثانياً__ يقيّم الجانب السوري تقييماً عالياً ويدعم بموقف إيجابي ما طرحه رئيس جمهورية الصين الشعبية شي جين بينغ من مبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمي، ومبادرة الحضارة العالمية، وسيجري الجانبان التعاون الفاعل لتنفيذ المبادرات المذكورة أعلاه على نحو جيد، والعمل يداً بيد على بناء (الحزام والطريق) بجودة عالية، وبذل جهود مشتركة لبناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية.

ثالثاً__ يحرص الجانبان على تعميق التواصل والتعاون بين البلدين على الصعد الحزبية والبرلمانية والمحلية، وتعزيز تبادل الخبرات حول الحوكمة والإدارة، وسيعزز الجانبان التعاون الودي في مجالات الاقتصاد والتجارة والزراعة والثقافة والشباب والإعلام وغيرها.

وسيواصل الجانب الصيني تقديم ما بوسعه من المساعدات لسورية، ويدعم الجهود السورية لإعادة الإعمار والانتعاش في التنمية.

يشكر الجانب السوري الجانب الصيني على ما قدمه من الدعم السياسي والمساعدات السخية، وعلى وقوف الجانب الصيني إلى جانب الحق في مجلس الأمن الدولي لصالح سورية.

يتفق الجانبان على مواصلة تعزيز التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والأمن، وتضافر جهود مكافحة الإرهاب.

رابعاً__ يدعم الجانب الصيني ويرحب بعودة سورية إلى جامعة الدول العربية ويدعم سورية في تحسين علاقاتها مع سائر الدول العربية، كما يدعم الدول العربية في المنطقة بما فيها سورية في تقوية الذات عبر التضامن، ويعرب الجانب السوري عن التقدير العالي للجهود الدبلوماسية الصينية التي أثمرت عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، ويشكر الجانب الصيني على مساهمته الإيجابية في إيجاد حلول للقضايا الساخنة والحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

خامساً__ يقيّم الجانبان تقييماً عالياً الدور المهم لآلية منتدى التعاون الصيني العربي في تعزيز التعاون الجماعي بين الصين والدول العربية، مؤكدين استعدادهما لإجراء التعاون النشط في سبيل تنفيذ مخرجات القمة الصينية العربية الأولى، وتكريس روح الصداقة الصينية العربية والعمل يداً بيد على بناء المجتمع الصيني العربي للمستقبل المشترك نحو العصر الجديد.

سادساً__ يدعم الجانبان تكريس القيم المشتركة للبشرية المتمثلة في السلام والتنمية والعدل والإنصاف والديمقراطية والحرية، ويحترمان حق شعوب العالم في اختيار الطرق التنموية والنظم الاجتماعية التي تتماشى مع ظروفها الوطنية، ويعارضان بشكل قاطع تسييس قضية حقوق الإنسان أو استخدامها كأداة، ويعارضان بشكل قاطع قيام أي دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت ذريعة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

سيعزز الجانبان التنسيق والتعاون في الشؤون الإقليمية والدولية، ويلتزمان بشكل مشترك بتعددية الأطراف الحقيقية، ويدافعان عن المنظومة الدولية التي تكون الأمم المتحدة مركزاً لها والنظام الدولي القائم على القانون الدولي والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية المبنية على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويعارضان بشكل قاطع الهيمنة وسياسة القوة بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك فرض عقوبات أحادية الجانب وإجراءات تقييدية غير مشروعة على الدول الأخرى، ويدفعان بإقامة نوع جديد من العلاقات الدولية، ويعملان يداً بيد على بناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية.

لافروف يطالب الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بإلغاء العقوبات المفروضة على سورية / بقية

الفوري والكامل للحصار التجاري والاقتصادي والمالي اللاإنساني غير المسبوق الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ويجب على واشنطن ودون أي شروط مسبقة أن تتخلى عن سياسة الخنق الاقتصادي لفنزويلا، كما نطالب برفع العقوبات الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على الجمهورية العربية السورية والتي تقوض بشكل علني حقها في التنمية، ولا بد من وضع حد لأي تدابير قسرية يتم اتخاذها لتجاوز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فضلاً عن إنهاء ممارسة الغرب المتمثلة في التلاعب بسياسة العقوبات التي يفرضها المجلس من أجل فرض الضغوط على أولئك الذين لا يريدونهم).

وحذر لافروف من انزلاق العالم إلى حرب كبيرة وقال: (اليوم تقف البشرية مرة أخرى، كما حدث كثيراً في الماضي، على مفترق طريق، كيفية تطور التاريخ يعتمد علينا وحدنا، ومن المصلحة المشتركة منع الانزلاق إلى حرب كبيرة وانهيار آليات التعاون الدولي التي أنشأها الأسلاف بشكل كامل).

وأضاف لافروف: (لا يمكن ضمان نجاح هذا المسعى إلا من خلال تكوين توازن عادل لمصالح جميع البلدان الأعضاء مع احترام الطبيعة الحكومية الدولية لمنظمتنا).

وتابع لافروف: (إن الأمريكيين والأوربيين الذين اعتادوا النظر إلى بقية العالم باستخفاف، كثيراً ما يقدمون الوعود، ويأخذون على عاتقهم التزامات، وبضمن ذلك الالتزامات المكتوبة والملزمة قانوناً، ثم لا ينفذونها ببساطة، وبالتالي كما قال الرئيس فلاديمير بوتين: إن الغرب إمبراطورية الأكاذيب الحقيقية).

وحذر وزير الخارجية الروسي من أن التطوير العسكري لحلف (الناتو) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والموجّه ضد روسيا والصين سيخلق خطر نشوء بؤرة توتر جديدة قابلة للانفجار.

وقال: (إن محاولات توسيع منطقة مسؤولية حلف الناتو لتشمل نصف الكرة الشرقي بأكمله تحت شعارات ماكرة هي (عدم تجزئة أمن المنطقة الأوربية الأطلسية ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ) أصبحت مظهراً خطيراً جديداً لتوسع الحلف، وهي تستهدف روسيا والصين).

وتابع لافروف: (لتنفيذ هذه المهمة تنشئ واشنطن تحالفات عسكرية سياسية صغيرة تحت سيطرتها مثل (أوكوس) و(الترويكا) التي تضم الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، واللجنة الرباعية التي تضم طوكيو وسيئول وكانبيرا ووليلنجتون، سعياً لدفع أعضائها نحو التعاون مع الناتو الذي شرع بنشر بنيته التحتية في منطقة المحيط الهادئ).

وأشار لافروف إلى أن التركيز غير المقنع لمثل هذه الجهود ضد روسيا والصين، والذي يهدف لهدم البنية الإقليمية التي تطورت حول الآسيان، يخلق خطر تولد بؤرة متفجرة جديدة من التوتر الجيوسياسي، إلى جانب بؤرة التوتر الأوربية التي تم تسخينها بالفعل إلى الحد الأقصى.

وأعرب لافروف عن قلق روسيا من إثارة الولايات المتحدة للهستيريا العسكرية في شبه الجزيرة الكورية حيث تتراكم الإمكانات الاستراتيجية الأمريكية، في حين يتم رفض جميع المبادرات الروسية الصينية الرامية إلى اعتبار المهام الإنسانية والسياسية في المنطقة كأولويات.

وقال لافروف: (هناك انطباع قوي بأن الولايات المتحدة وحلف الناتو قررا إعطاء (عقيدة مونرو) إسقاطاً عالمياً جديداً، وهذه الخطط وهمية بقدر خطورتها، لكن هذا لا يوقف منظري الطبعة الجديدة من مؤيدي نظرة السلام الأمريكي).

وأعلن وزير الخارجية الروسي أن الغرب ما يزال يعتبر نفسه فوق بقية البشرية مشيراً إلى التصريح السيئ السمعة لرئيس الدبلوماسية الأوربية جوزيب بوريل بأن (أوربا حديقة مزهرة، وكل شيء حولها عبارة عن غابة).

وشدد لافروف على أن بوريل لا يشعر بالحرج من تفشي ظاهرة كراهية الإسلام وأشكال أخرى من التعصب تجاه القيم التقليدية لجميع ديانات العالم في هذه الحديقة.

وليّ العهد السعودي: نقترب من تطبيع العلاقات مع إسرائيل / بقية

مهمة للمفاوضات.

وأكد أن القضية الفلسطينية شرط أساسي لنجاح أي وساطة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، مضيفاً: (نحن نقترب من تحقيق هذا الشرط يوماً بعد يوم).

وأشار إلى أن التقارير التي تتحدث عن توقف المحادثات السعودية مع إسرائيل ليست صحيحة.

وتأتي تصريحات بن سلمان عقب أن تعهد الرئيس الأمريكي جو بايدن، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في وقت سابق الأربعاء، بالعمل (معاً)، من أجل التوصل إلى اتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والسعودية.

وكان مصدر إسرائيلي أمني قد صرح لقناة (كان) العبرية عقب لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالرئيس الأمريكي جو بايدن، إن (التطبيع مع السعودية يمكن أن ينجز خلال نصف عام).

وفي وقت سابق، أبلغ رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الرئيس الأمريكي جو بايدن، أن التوصل إلى اتفاق (سلام تاريخي) ممكن مع السعودية، وذلك في ظل سعي واشنطن لإبرام عملية تطبيع بين البلدين.

وقال نتنياهو خلال لقائه بايدن على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك: (السيد الرئيس، أعتقد أنه يمكننا تحت قيادتكم أن نرسي سلاماً تاريخياً بين إسرائيل والسعودية)، معتبراً أن ذلك قد يؤدي إلى قطع (شوط طويل) نحو تحقيق السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل.

وتناقش الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية اتفاقاً محتملاً يشمل تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الإسرائيليين والسعوديين وإبرام اتفاقية دفاع بين واشنطن والرياض.

وسبق أن ذكرت صحيفة (نيويورك تايمز) أن الولايات المتحدة تبحث مع السعودية شروط معاهدة دفاع مشترك شبيهة بالاتفاقيات العسكرية مع اليابان وكوريا الجنوبية.

وأوضحت الصحيفة أن (إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، تسعى من خلال هذه الاتفاقية لدفع السعودية إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل)، مشيرة إلى أن (هذه الاتفاقية تقوم على التزام الولايات المتحدة بشكل عام بتقديم الدعم العسكري إذا تعرضت السعودية لهجوم في المنطقة أو على الأراضي السعودية).

واعتبرت (نيويورك تايمز) أن (التوسط في مثل هذه الصفقة إنجاز سياسي لحكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة، التي انتقدها المسؤولون الأمريكيون بشدة بسبب مواقفها الآيلة إلى إضعاف السلطة القضائية الإسرائيلية وتشجيعها لبناء المستوطنات في المناطق الفلسطينية).

RT + (أ ف ب)

النور
أسبوعية- سياسية - ثقافية
يصدرها الحزب الشيوعي السوري الموحد
أسسست عام 1955
أعيد إصدارها عام 2001
المدير المسؤول: المحامي فؤاد البني
رئيس التحرير: بشار المنيّر
الإخراج الفني: عمار الشيخ علي
الموقع الإلكتروني: مازن الشيخ علي
الجمهورية العربية السورية - دمشق | المزرعة - شارع عمر المختار
+963 3342573-3342572-3324914
+963 4422383-3342571
annourscs@gmail.com
alnnour.com
Alnnour.newspaper

غايات استعماريّة في خدمة الإمبرياليّة العالمية!!

» **فادي إلياس نصّار**

ضخامة كميات النفط الموجودة في باطن الأرض العراقية تعتبر المُبَرِّرَ الحقيقي لكل المجازر التي ارتكبتها الولايات المتحدة في العراق.

فيما يُبرِّر تلك التي ارتكبتها في سورية، فضلاً عن الثروات، الموقع الاستراتيجي للبلاد (خاصرة رخوة للكيان الإسرائيلي، بوابة روسيا إلى المياه الدافئة، الجسر الذي يربط أوربا بآسيا).

أما مُبَرِّر إثارة الشهية الاستعمارية على حدود الجزائر، والنشاط الكبير للمجموعات الإسلامية الإرهابية، مثل (الجيش الإسلامي للإنقاذ) (AIS)، ونقل إرهابيي داعش من حلب إلى حدود الجزائر مع النيجر، فهو طرحها عشرة حقول لليورانيوم للاستثمار، (تعد الجزائر من الدول العشر الأولى في العالم ذات الاحتياطي المرتفع من معدن اليورانيوم، باحتياطي يُقدَّر بأكثر من ١٣ مليون طن).

ويُبرر فرار نحو مليون إنسان من سكان ولايات دارفور السودانيّة، بسبب الظروف الإنسانيّة البالغة الصعوبة، والأعمال الإرهابيّة التي تقوم بها ميليشيات الجينجويد، فتح السُلطات السودانية باب الاستثمار في اليورانيوم، وكشفها عن أن أهم المواقع الغنية بهذه الثروة في البلاد، موجودة في ولايات دارفور.

ولا يُبَرِّر التدخل الفرنسي في مالي، وارتكابها مجازر هناك، سوى أنه كان لحماية مواقع إنتاج اليورانيوم، التي تديرها شركة ARRIVA الفرنسية الحكومية، في دولة النيجر القريبة من مالي، فنصف اليورانيوم الذي تحتاج إليه فرنسا لتشغيل مفاعلاتها النووية تحصل عليه من تلك الصحراء الغنية بالغاز، والبترول والذهب، وليس كما ادعى الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا هولاند، كذباً، أنه كان لحماية المدنيين، (بحسب مدير مرصد الأبحاث النووية الفرنسية سيتفان لوم، في صحيفة لوموند).

وليس غنى فنزويلا بالنفط (تمتلك أكبر ثروة نفطية في العالم، وكميات هائلة من الفحم والحديد والذهب) سوى مبرر أساسي (لدى الدول الاستعماريّة) لجعلها اليوم، في مرمى سهام راعي البقر الأمريكي، الذي يعد أكبر مستورد للنفط الفنزويلي، (تستورد الولايات المتحدة نحو ٤٠٪ من صادرات فنزويلا النفطية)، كما أنه كان المبرر الوحيد لاستماتتها، يوماً ما، على الحدود الكولومبية لإدخال ذراعها الاستعماري، بواسطة شاحنات تحمل بعض المساعدات الإنسانيّة، لدعم حليفها غوايدو.

وأخيراً، يعد غنى البرازيل، بالثروات الطبيعة وضخامة مواردها (الأول عالمياً في إنتاج خام الحديد، بنسبة تصل إلى ٣١ في المئة)، وعدم اتفاق الرئيس لولا دا سيلفا مع سياسة البنك الدولي، المُبَرِّر الوحيد وراء تبني الدول الإمبريالية للرئيس اليميني المخلوع بولسونارو الذي أبدى فور تسلمه مقاليد الحكم، ولاءه المطلق لدولة إسرائيل كردٍ منه للجميل، ومُبَرِّر مهم لإبقاء الرئيس (لولا وراء القضبان دون أية أدلة قانونية...إلا أنهم فشلوا، بفَعل إرادة شعب البرازيل العظيم).

تحكم اليوم، السياسة الخارجية للدول الاستعمارية، مطامع اقتصادية، ولكن المُستعمر يعمل دائماً على تجميل تلك السياسة الإمبريالية التي تهدف الى ابتلاع الكوكب، بإلباسها لبوساً براقاً من حقوق الإنسان، مزيّناً بكذبة الديمقراطية والحريات العامة، وما إن تنتهي تلك المطامع، حتى يتفسخ هذا الثوب وتظهر حقيقة تلك السياسات، اللاإنسانية، حيث ملايين المشردين والمرضى والأميين، تجارة مُخدرات وسلاح وأعضاء بشرية، تشوّه مجتمعي رهيب، وأخيراً تغرق الشعوب في حرب ما بعد الحرب، ويقوم البعض بتدوير بقايا الفكر الإرهابي، لإنتاج أحزاب سياسة (يمين).

فهل ستواجه سورية هذا المصير بعد انتهاء الحرب؟ من يدري؟؟!

الحرب في السودان..

أكثر من 5 ملايين مشرّد ونصف السكان يحتاجون إلى مساعدات إنسانية

أعلنت منظمة الصحة العالمية يوم الخميس ٢٠٢٣/٩/٢١، أن الحرب في السودان شرّدت أكثر من ٥ ملايين سوداني، وأصبح أكثر من ٢٤ مليون شخص أي نصف سكان البلاد في حاجة إلى مساعدات إنسانية.

وقالت المنظمة في بيانها: (٥ أشهر من الحرب في السودان كان لها أثر فتاك على حياة الناس وسبل عيشهم وصحتهم)، مضيفة أن الحرب المستمرة منذ ٥ أشهر قد تسببت في تشريد ٥,٢ ملايين شخص، ٤,١ ملايين شخص داخل السودان، و١,١ مليون شخص نزحوا إلى البلدان المجاورة.

وأوضحت أن ٢٠,٣ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وأكدت أن (٣,٤ ملايين طفل تقل أعمارهم عن ٥ سنوات يعانون من سوء التغذية الحاد وفاشيات الأمراض المستمرة، بما في ذلك الحصبة والحصبة الألمانية والإسهال المائي الحاد، والحالات المشتبه في إصابتها بالكوليرا والملاريا وحمى الضنك). وأشارت المنظمة إلى أنها تتحقق من وقوع ٥٦ هجوماً على الرعاية الصحية، ما أسفر عن ١١ حالة وفاة، و٤٥ إصابة.

العـــدد 1076 ـ الأربعـــاء 27 أيـــلول 2023

ملاحظات

حول مشروع الممر الهندي- الخليجي- الأوربي

انعقدت في نيودلهي يومي ٩ و١٠ أيلول (سبتمبر) القمة الثامنة عشرة لمجموعة العشرين. وبينما كان الجدل ما يزال محتدماً حول ما إذا كان بمقدور هذه القمة إصدار بيان ختامي يعبّر عن توافق آراء المشاركين بشأن الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، لا سيما ما يتعلق منها بالحرب في أوكرانيا، وإذا بانتباه العالم يتركز فجأة على اجتماع آخر عقد على هامشها، وضمّ قادة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ففي أعقاب هذا الاجتماع، كُشف عن مشروع عملاق يقضي بإنشاء ممر اقتصادي يربط بين الهند والشرق الأوسط وأوربا، وهو المشروع الذي بدأ البعض يطلق عليه (طريق التوابل)، للتمييز بينه وبين (طريق الحرير) القديم الذي قررت الصين إعادة إحيائه عام ٢٠١٣ تحت مسمّى (الحزام والطريق)، وأنفقت عليه حتى الآن ما يقرب من تريليون دولار.

ويتضح مما نُشر عن هذا المشروع الجديد حتى الآن أنه يتكوّن من ثلاثة ممرات أو مسارات منفصلة ومتكاملة في الوقت نفسه. الممر الأول: شرقي، يستهدف تشييد خط بحري يبدأ من الموانئ الهندية وينتهي عند ميناء (جبل علي) في دولة الإمارات العربية، والممر الثاني: جنوبي، يستهدف تشييد خط سكة حديد يمتد من دولة الإمارات إلى ميناء حيفا المطل على البحر المتوسط، مخترقاً أراضي كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية و (إسرائيل)، والممر الثالث: شمالي، ويستهدف تشييد خط بحري يربط بين (إسرائيل) والدول الأوربية.

ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء خطوط للسكك الحديدية وربطها بالموانئ البحرية، من أجل تدعيم عملية التبادل التجاري، ونقل الكهرباء والهيدروجين النظيف، والنقل الرقمي للمعلومات عبر الربط والنقل الرقمي للبيانات من خلال كابلات الألياف البصرية.

وفي تقديري أن هذا المشروع يثير جملة من الملاحظات يمكن أن نجملها في الآتي:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالقوة الدافعة وراء هذا المشروع. فالمعلومات الصحفية المتاحة حوله حتى الآن تفيد بأنه مشروع أمريكي أولاً وقبل كل شيء، تم تصميمه في الولايات المتحدة، ومنها جرى تسويقه إلى بقية الدول المعنية.

إذ بدأت إدارة بايدن تخطط له منذ شهور طويلة. ففي تموز (يوليو) عام ٢٠٢٢، أدلى بايدن بتصريحات تحدث فيها عن حاجة دول منطقة الشرق الأوسط الماسة إلى تكثيف عمليات التكامل الاقتصادي فيما بينها، وإلى ربط اقتصاداتها أكثر بالاقتصاد العالمي ككل، لكنه لم يفصح في ذلك الوقت عن أي تفاصيل. وفي كانون الثاني (يناير) الماضي، وعندما أصبحت معالم هذا المشروع أكثر وضوحاً وتحديداً في ذهن إدارة بايدن، بدأت تجري مشاورات تمهيدية مع الدول المعنية، طرحت خلالها تصورها الأولي لهذا المشروع ولأهميته بالنسبة إلى كل الدول المشاركة، وسعت للحصول على موافقتها على الفكرة من حيث المبدأ.

> **الهدف الأساسي للمشروع هو محاصرة الصين وإضعاف إيران واستعادة السعودية إلى حظيرة نفوذها، وذلك بتقوية مركز ودور كل من الهند و(إسرائيل) ودولة الإمارات العربية المتحدة**

ثم، بحلول الربيع الماضي، شرعت هذه الإدارة في إعداد الخرائط والتقييمات الفنية للبنية التحتية المتوافرة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة ما يتعلق منها بالسكك الحديدية.

وما إن اكتملت اللمسات الأخيرة لهذه التفاصيل الفنية حتى قام كل من جيك سوليفان، مستشار الأمن القومي، وبريت ماكجورك، منسق شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، وآموس هوكستين، مستشار البنية التحتية العالمية وأمن الطاقة، بجولة في المنطقة خلال شهر أيار (مايو) الماضي، التقوا خلالها المسؤولين في كل من السعودية والإمارات و(إسرائيل) والهند، وتم الاتفاق على الإعلان عن إطلاق هذا المشروع رسمياً عقب اجتماع خاص يعقد لهذا الغرض بين قادة الدول الأربع على هامش اجتماع قمة العشرين.

من هنا، يجب النظر إلى هذا المشروع باعتباره أحد مكونات الرؤية الاستراتيجية الأمريكية التي تسعى لتحقيق أهداف عديدة في الوقت نفسه:

١-عرقلة النمو الصيني، وذلك بالعمل على إيجاد مشروعات منافسة لمشروع (الحزام والطريق)، وربما أيضاً تأجيج الخلافات بين الصين والهند للحيلولة دون حدوث أي تقارب بينهما.

٢-عزل إيران والعمل على محاصرة نفوذها في المنطقة من خلال عرقلة مشروعاتها الاستراتيجية الرامية إلى تزويد أوربا بالنفط والغاز عبر خطوط نقل تمتد من أراضيها حتى شواطئ البحر المتوسط، مروراً بالعراق وسورية ولبنان.

٣-تعميق علاقات التعاون القائمة بين بعض الدول العربية و(إسرائيل)، والعمل على توسيع نطاق (اتفاقات أبراهام) للتطبيع مع (إسرائيل)، بضم السعودية إليها.

٤-الرد على الصفعة التي وجّهتها الصين إلى الإدارة الأمريكية، حين نجحت في التوسط بين إيران والمملكة السعودية، وتمكّنت من إقناعهما باستعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة فيما بينهما.

الملاحظة الثانية تتعلق بالتأثيرات السلبية المحتملة لهذا المشروع على مصر. فبمجرد الإعلان عن إطلاق هذا المشروع ظهرت تعليقات عديدة في وسائل الإعلام العربية تؤكد أنه سيلحق ضرراً بالغاً بمصر، وسيؤدي إلى تهميش دور قناة السويس ومكانتها، في حين سيساعد (إسرائيل) على أن تصبح هي حلقة الوصل الرئيسية بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب.

ضاعف من حدة الشعور بالقلق ما صدر عن بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية، من تصريحات فورية مرحّبة بهذا المشروع، ربما بطريقة مبالغ فيها تماماً، حين وصفه بأنه (أكبر مشروع تعاون في تاريخ إسرائيل)، وبأنه (يأخذ المنطقة إلى حقبة جديدة من التكامل والتعاون الإقليمي والعالمي غير المسبوق).

من هنا، اعتقاد كثير من المحللين العرب أنه حلقة في سلسلة المشروعات الرامية إلى محاصرة مصر وتهميش دورها في المنطقة. ومع ذلك، تقضي متطلبات العدالة والإنصاف أن نشير هنا إلى وجود وجهة نظر أخرى تشكك في قدرة هذا المشروع على منافسة قناة السويس بأي حال من الأحوال،

وتؤكد أن هذه القناة ستظل الشريان الذي لا يمكن للتجارة العالمية أن تستغني عنه بأي حال من الأحوال.

وقد استندت وجهة النظر هذه إلى أن تكلفة نقل البضائع عبر خطوط السكك الحديدية ستكون أعلى بكثير من تكلفة نقلها عبر البواخر العملاقة التي يمكنها المرور الآن من قناة السويس. وأياً كان الأمر، فلا شك أن هذا موضوع خطير يستحق المتابعة الدقيقة من دون تهوين أو تهويل.

الملاحظة الثالثة تتعلق بالتأثيرات المحتملة للتحولات الراهنة في النظام الدولي، والتي تستهدف نقله من نظام أحادي إلى نظام متعدد القطبية. فمن الواضح تماماً أن الولايات المتحدة تسعى من خلال هذا المشروع إلى إعادة ترتيب أوراقها، والاستعانة بحلفائها لتمكينها من استمرار هيمنتها المنفردة على النظام الدولي لأطول فترة ممكنة.

ذلك أن الهدف الأساسي لهذا المشروع، وكما سبقت الإشارة، هو محاصرة الصين وإضعاف إيران واستعادة السعودية إلى حظيرة نفوذها، وذلك بتقوية مركز ودور كل من الهند و(إسرائيل) ودولة الإمارات العربية المتحدة.

بعبارة أخرى، يمكن القول إن الولايات المتحدة تريد أن تستثمر صعود الهند في النظام الاقتصادي العالمي لخلق مركز ثقل سياسي جديد موازٍ ومناهض للثقل الصيني، الذي يسعى لمدّ نفوذه إلى كل مكان في العالم من خلال مبادرة (الحزام والطريق).

فقد أصبحت الهند حالياً خامس أكبر اقتصاد في العالم، متفوقةً على المملكة المتحدة، ويشير بعض التقديرات إلى أنها ستتفوّق على ألمانيا بحلول عام ٢٠٢٨، إذ حققت خلال السنوات الأخيرة معدلات نمو قوية بلغت نحو ٩٪ خلال عام ٢٠٢٢. وإذا استمرت في النمو وفق هذا المعدل، فقد يصبح الاقتصاد الهندي بحجم اقتصاد منطقة اليورو بحلول منتصف القرن الحالي.

إن كان هناك من درس يتعين على قادة العالم العربي استخلاصه من هذا المشروع الأمريكي الجديد فهو أن المصالح الإسرائيلية والتمكين لدولة (إسرائيل) كي تصبح القوة الرئيسية وضابط الإيقاع الرئيسي لتفاعلات المنطقة

صحيح أن المشروعين (الحزام والطريق، من ناحية، والممر الاقتصادي، من ناحية أخرى) يشتركان في مسألة أساسية، وهي أنهما يتمحوران حول البنية التحتية العابرة للبلدان، مع وجود فوارق جوهرية بينهما. فمبادرة (الحزام والطريق) مشروع صيني يستهدف إيجاد شبكة تواصل عالمية بؤرتها الصين، في حين أن (طريق التوابل) مشروع متعدد الأطراف والمحاور، وبالتالي أقرب ما يكون إلى مشروع شراكة عالمية لها تعقيداتها.

بعبارة أخرى، يمكن القول إن المقارنة الموضوعية بين المشروعين تكشف، في تقديري، عن خلل كبير في بنية المشروع الذي تسعى الولايات المتحدة لتسويقه حالياً. فمشروع (الحزام والطريق) يتمحور حول دولة مركزية واحدة هي الصين، التي ينطلق منها، رؤية وتخطيطاً وتنفيذاً وتمويلاً، ثم يعود إليها بعد أن يكون قد تمكن من ربط البنية التحتية لمختلف أطراف العالم بهذه الدولة التي تتولى بنفسها تصميمه وتمويله عبر اتفاقات ثنائية مع كل المستفيدين، ووفقاً لقاعدة المصالح المتبادلة والمتكافئة.

أما المشروع الجديد فيعتمد تنفيذه على إرادة أطراف دولية عديدة قد لا يكون من السهل تحقيق التوافق بينها في كل الأوقات. فإذا أضفنا إلى ما تقدم أنه يبدو، في بعض جوانبه على الأقل، وكأنه محاولة التفافية لدفع عملية تطبيع العلاقات بين السعودية و(إسرائيل)، وهي مسألة لا تزال تكتنفها صعوبات هائلة لم تحسم بعد، لتبيّن لنا أن هذا المشروع ربما ينتمي إلى عالم الأحلام والتمنيات أكثر من انتمائه إلى عالم الحقيقة والواقع.

وإذا كان هناك من درس يتعين على قادة العالم العربي استخلاصه من هذا المشروع الأمريكي الجديد فهو أن المصالح الإسرائيلية والتمكين لدولة (إسرائيل) كي تصبح القوة الرئيسية وضابط الإيقاع الرئيسي لتفاعلات المنطقة، هو أهم ما يشغل تفكير الإدارات الأمريكية المتعاقبة. فمتى نستوعب الدرس؟

حسن نافعة..
نقلاً عن (الميادين)

العـــــدد 1076 ـ الأربعـــــاء 27 أيـــلول 2023

الأمم المتحدة في حالة موت سريري

» د. نهلة الخطيب

استعراض وخطابات رنانة وقرارات غير ملزمة من الجمعية العمومية في دورتها الـ٧٨ في نيويورك، وهي اجتماعات دورية كل ثالث ثلاثاء من شهر أيلول كل عام، وفي سابقة نرى رؤساء أربع دول من الخمس الدائمة العضوية لا يشاركون في أعمال الجمعية، فالرئيس الصيني عادة لا يأتي، والرئيس الروسي مشغول بالحرب الروسية الأوكرانية التي تحتل الصدارة في المناقشات، والرئيس الفرنسي يستقبل الملك البريطاني وقد يكون ذلك إقراراً منه بتراجع النفوذ الفرنسي، وأخيراً تغيّب رئيس الوزراء البريطاني. زيلنسكي يشارك للمرة الأولى ببدلته العسكرية، فالعالم يتحرك والأمم المتحدة تعكس طبيعة العلاقات الدولية وموازين القوى واحتدام الصراعات وتعدد الأزمات، ومن الناحية القانونية نحن أمام تخبط وفوضى واضطراب استراتيجي ونظام عالمي يحاول أن يتشكل من جديد، وهذا ما يؤكده بلينكن: (ما نشهده الآن هو أكثر من مجرد اختبار لقوة النظام العالمي الذي ظهر بعد الحرب الباردة، إنها نهايته)، قالها من قبله لافروف، ولكن بلينكن لم يحدّد أيّ نظام جديد يطمح له، بينما روسيا والصين تريدان نظاماً متعدد الأقطاب، ولكن حتى نظام متعدد الأقطاب وفق روسيا والصين غير واضح المعالم، وقد وصف مدير مجموعة الأمم المتحدة في مركز الأزمات الدولية الوضع في الأمم المتحدة بأنه قاتم (ويبدو أننا أقرب بكثير إلى حافة الهاوية مما كان عليه الأمر قبل عام)، النظام الدولي يحتضر ومازالت الدول الدائمة العضوية كالصين مرشحة لأن تكون أقطاباً جديدة، فهل الأمم المتحدة تحتضر أيضاً؟

تشكلت منظمة الأمم المتحدة ذات الطابع العالمي عام ١٩٤٥ في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما زالت إلى الآن قائمة على القواعد نفسها، وجاءت مقاصد المنظمة وأهدافها في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، وهي حفظ الأمن والسلم الدوليين وإنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، وتحقيق التعاون الدولي، وحل المشكلات الدولية، وجعل الأمم المتحدة مرجعاً لتنسيق الجهود فيما بينها. الجمعية العمومية هي البرلمان العالمي، تتمثل فيه كل الدول بينما مجلس الأمن يتشكّل من ممثّلي خمس دول فقط، وقرارات الجمعية العامة ليس لها فعالية كبيرة مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، الذي هو أعلى سلطة في المنظمة، وهو بحالة انعقاد دائم يتكون من خمس دول دائمة العضوية تتمتع بحق النقض (الفيتو) الذي يتعارض مع مبدأ المساواة المطلقة بين الدول، وقد أصرّ على حقّ الفيتو في مؤتمر تأسيسها في سان فرانسيسكو الاتحادُ السوفييتي، وعارضته أمريكا وحلفائها، والآن أصبحت الآية معكوسة.

تشكلت منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وما زالت إلى الآن قائمة على القواعد نفسها، وجاءت مقاصد المنظمة وأهدافها في المادة الأولى من ميثاقها، وهي حفظ الأمن والسلم الدوليين وإنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، وتحقيق التعاون الدولي، وحل المشكلات الدولية

تعديل مجلس الأمن وإحيائه يطرح إشكالاً إلى حد كبير، على الرغم من المحاولات الكثيرة التي حصلت وخصوصاً من فرنسا التي تطرح تعديلاً وتوسيعاً لمجلس الأمن بصيغة أخرى، وكانت شكّت لفترة طويلة من أن الفيتو أداة تعطيل، وليس من الآن، فبعد الحرب العالمية الثانية انقسم العالم إلى كتلتين: الاتحاد السوفييتي وحلفائه، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وكلّ مشروع قرار تقدمه إحدى الدولتين تعارضه الأخرى. الاتحاد السوفييتي في الخمسينيات حاول تعطيل مجلس الأمن في الحرب الكورية حتى وصل إلى حالة فشل وعجز تام، فاقترح المندوب الأمريكي اتشي سون عام ١٩٥٠ مشروع قرار (الاتحاد من أجل السلام) يعطي الحق للجمعية العامة أن تحل محل مجلس الأمن في حال فشله في اتخاذ إجراءاته الأساسية في حفظ الأمن والسلم الدوليين وتصدر قراراتها وتوصياتها في هذا الشأن خلال ٢٤ ساعة، وهو تعديل ضمني لاختصاصات الجمعية العمومية، وكان هذا القرار من أهم القرارات، فقد منح الجمعية العامة اختصاصات إضافية على حساب مجلس الأمن، وعند التصويت على القرار تغيّب مندوب الاتحاد السوفياتي وكأن الموضوع متفق عليه!!

الولايات المتحدة الأمريكية مترددة في الموافقة على توسيع مجلس الأمن، وعندما يدعو الرئيس بايدن إلى إحياء مجلس الأمن وتوسيعه تبقى قيدَ البحث مسألةُ كيفية توسيعه وإلى أي درجة، فهولا يتكلم عن حق الفيتو، ولا يعني شيئاً توسيع مجلس الأمن إذا بقي حق النقض (الفيتو) محصوراً بالدول الخمس فقط، وهناك وجهات نظر مختلفة ومطالبات من ألمانيا واليابان وجنوب إفريقيا والهند ودول أخرى لتكون عضواً دائماً بمجلس الأمن يحظى بالصلاحيات نفسها والقوة التي تحظى بها الدول الخمس دائمة العضوية، وهذا يحتاج إلى مزيد من البحث وموافقة دولتين وليس هناك من يوافق عليه حتى روسيا والصين، بل ترفضان توسيع المجلس وإعطاء دول أخرى حق الفيتو، فروسيا ترفض الحد من قوة حق الفيتو الذي استعملته هي والصين بقوة في الحرب السائدة في أوكرانيا، وهي واحدة من الأدوات الروسية لتعزيز قوتها، فعندما نصل إلى النقطة الصعبة في توسيع مجلس الأمن يزداد الأمر تعقيداً، إذاً، الموضوع معقد بمعنى أن ما أفرزته الحرب العالمية الثانية لا يزال هو السائد.

هناك أحادية أمريكية في النظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة، وهي القوة العظمى الوحيدة عملياً، وهناك انطباع أنه عندما يتعلق الأمر بدول تدعمها الولايات المتحدة هي من يتصرف، وعندما يتعلق بدول أخرى ربما لا تهمّها كثيراً تترك الأمم المتحدة من يتصرف، فعند غزو الكويت وبما أن منطقة الخليج منطقة منتجة للنفط والطاقة تدخلت ١٤٩ دولة، وكان من السهل ترتيب هذا التحالف الدولي الكبير مع نهاية الاتحاد السوفييتي، بينما في البلقان في قلب أوربا تأخر التدخل كثيراً ما بين أوائل التسعينيات وأواخرها، لأن حجم المصالح أقل والتنافسية السياسية متباينة. وكذلك نرى التناقضات في النيجر، فالولايات المتحدة ليست على خط فرنسا نفسه، وفي أوكرانيا حسب القانون الدولي هو غزو موصوف، وبما أن روسيا والصين عضوان دائمان في مجلس الأمن، لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة من العمل فيها، ومن يعمل هو الحلف الغربي الذي انخرط في الحرب إلى جانب اوكرانيا.

إذاً، الأمم المتحدة تنظيم دولي يُعنَى بصياغة العلاقات بين الدول، وهي علاقات قوة بين الفاعلين، والذي يسود هو الأقوى، فمقاييس القوة هي التي تتكلم وليس التنظيم الدولي الذي يكون له قيمة عندما يكون هناك اتفاق بين الدول، ومع اختلاف موازين القوى وخاصة الاقتصادية أصبح من السهل إدخال دول جديدة دائمة العضوية، ولكن حق النقض لا يمكن إصلاحه إلا بموافقة الخمس الدائمين، وهم حالياً متفقون أن لا يكون حق النقض في الفترة الحالية إلا لهم، فعصبة الأمم لم تسقط إلا بالحرب، والأمم المتحدة التي صمدت كل هذه السنوات ستنتهي بالحرب.

دام عزكم.. ما رأيكم؟

بقلم: ريم سويقات

هل يبقى ابن (سمير) جائعاً لبقية الأسبوع؟

يقف الأب (سمير) عاجزاً أمام متطلبات غذاء طفله الوحيد الذي انتظره ٩ سنوات ليحظى باسم (الأب)، بعد أن أثقل الوضع المعيشي كاهله، وأنهك قواه، فالراتب الأسبوعي الذي يحصّله مقابل عمله في معمل للحلويات بطرطوس، والذي يبلغ ٧٠ ألف ليرة، لا يكفي ثمن علبة الحليب لطفله، إذ يحتاج إلى ١٠ آلاف ليرة زيادة ليتمكّن من شرائها، علماً أن الطفل يحتاج كل ٣ أيام إلى علبة حليب، هل من المعقول أن يبقى ابن (سمير) جائعاً بقية الأسبوع؟؟

عزيزي القارئ، كم يشقى الآباء من أجل أطفالهم في ظل ما تشهده البلاد من غلاء جنوني لم يسبق له مثيل؟ وهل فكرة إنجاب الأطفال صحيحة في ظل وضع معيشي مأساوي، خاصة أن تكاليف العناية بالأطفال حديثي الولادة مرتفعة للغاية؟

تستمر أسعار حليب الأطفال بالارتفاع تماشياً مع حالة الغلاء السائدة على كل المواد الاستهلاكية، إلّا أن تلك المادة بالتحديد تبقى مسألة يُدار الحديث حولها من قبل الأهالي وتكثر شكواهم من غلائها لأنها أساسية، فهي الغذاء الوحيد الذي يعتمد عليه الأطفال في الشهور الأولى، أما عن أسباب ذلك الغلاء وفق التصريحات التي يتم تكرارها فهي إما أنها مستوردة أو يتم احتكارها من قبل بعض المعامل أو غياب الرقابة عن بعض الصيدليات، تلك العوامل التي تلعب دوراً في ارتفاع سعرها، وكالعادة تضيع المسألة عن معالجة المشكلة بالبحث عن الأسباب وإلقاء اللوم على جهة دون أخرى، لتبقى دون حل!

إن مادة حليب الأطفال مثال واحد عمّا يحتاجه الطفل من أساسيات حياته، وهي وحدها أصبحت تحتاج إلى ميزانية أمثال الأب (سمير)، وقس على ذلك عزيزي القارئ كم ستكلّف المواد الاستهلاكية الأخرى الخاصة بالطفل كالثياب والحفاضات والأدوية في حالة المرض؟

أيها السادة، في ظل واقع معيشي متدنٍّ وما يقابله من أجور متدنية كذلك، لا بد من إعادة النظر في مسألة الإنجاب وتحديد عدد الأولاد وفق قدرة كل أسرة المالية، إذا لم تستطع الحكومة تأمين حياة حرة كريمة لمواطنيها، ورغم أن البلاد ربما بحاجة إلى زيادة عدد الولادات تعويضاً عما خسرته سورية من شهداء في سنوات الحرب، وتحديداً فئة الشباب، ولكن من الأفضل أن لا يأتي إلى هذه الدنيا طفل لا يستطيع أن يأكل ويشرب ويتعلم لاحقاً ويخدم وطنه، لأنه إذا استمر الوضع الاقتصادي على هذا المنوال فمن الاستحالة أن نتمكن من بناء جيل فعّال.

دام عزكم، ما رأيكم؟

الرقابة والتفتيش.. الحاجة إلى تصويب منهج العمل!

» رمضان إبراهيم

عند الحديث عن أكثر من موقع من مواقع الفساد، يقفز إلى الذهن مباشرة الحديث عن الدور المهمّ الذي يجب أن تقوم به أجهزة الرقابة والتفتيش في كبح تلك الظواهر ولجمها، وقمع الفاسدين، بكل موضوعية.

واستناداً للقوانين النافذة، بعد أن أثبتت الوقائع أنها لم تنجح بذلك خلال السنوات الماضية، فمؤشر الفساد مازال في ارتفاع تدريجي يوماً بعد يوم بأسبابه ونتائجه وتداعياته على المجتمع والدولة، بدل أن يتراجع، لدرجة أننا بتنا في آخر قائمة منظمة الشفافية العالمية وفق التقارير التي تصدرها دورياً!

إن أسباباً عديدة تقف وراء عدم قيام أجهزة الرقابة والتفتيش بدورها المطلوب، يمكننا أن نعدّد بعضها من وجهة نظرنا، فانعدام قيمة الرواتب والأجور لكوادرها وغيرهم، وعدم تفعيل عمل دوائر الرقابة الداخلية في الجهات العامة، والتأخير الكبير وغير المبرر أحياناً في إنجاز تحقيقاتها وإصدار التقارير التفتيشية بصيغتها النهائية حيث تبقى في نسبة كبيرة من الحالات عدة سنوات حتى تنتهي من عملها، بسبب العلاقات والمصالح والمنافع والتدخلات والواسطات من هنا وهناك أحياناً.

ولدينا عدة أمثلة في محافظة طرطوس، وبالطبع ينعكس ذلك سلباً على محاسبة المرتكبين وبراءة المظلومين وعلى المصلحة العامة.

ومنها أيضاً عدم قيام التفتيش بمتابعة القضية أمام القضاء بالشكل الصحيح، وعدم ملاحقة الجهة العامة المعنية بالشكل المناسب للتأكد من تنفيذ ما يخصها من القرارات أو المقترحات التي خلص إليها التقرير، كما أن هناك حلقة مفقودة في آلية متابعة التقارير التفتيشية، وفي العلاقة بين التفتيش من جهة والجهات العامة ذات العلاقة بتنفيذ كل مقترحات وقرارات هذا التقرير أو ذاك، ووسائل الإعلام التي يكون لها الدور الأساس في قيام التفتيش بالتدقيق والتحقيق في هذه القضية أو تلك من جهة ثانية.

وأيضاً لا يوجد تنسيق بين المؤسسة التفتيشية والمؤسسة القضائية بعد إحالة المتهمين إلى القضاء بموجب تقارير معتمدة.

وبالطبع وإضافة إلى كل ما تقدّم، توجد نقاط ضعف عديدة في قوانين التفتيش ومنها قانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رقم ٢٤ لعام ١٩٨١ الذي مضى عليه دون تعديل وتطوير نحو أربعين عاماً، ومن ثم نرى أنه من المفيد والضروري دراسة هذه القوانين وتطويرها بما يؤدي لتدارك الخلل القائم، والمساهمة الفاعلة في مكافحة الفساد الذي استفحل كثيراً.

أخيراً

المضحك في بعض تقارير الرقابة والتفتيش أنها تستند إلى ثبوتيات وأدلة وقرائن بحجج دامغة تحتّم دخول العديد من الفاسدين السجن، ولكن عند إحالة الموضوع إلى القضاء يُبرَّأ المتهم ايضا بحجج دامغة وأدلّة وقرائن، فمن وجهة نظري الشخصية يجب أن يكون السجن إما لمن أدان دون اكتمال أدلة الإدانة، أو لمن قام بتبرئة المتهم دون اكتمال أدلة البراءة.. فهل سنشهد في قادمات الأيام إجراءً كهذا، أم أن التفتيش سيحتاج إلى تفتيش، والرقابة تحتاج إلى رقابة؟!

العـــدد 1076 ـ الأربعـــاء 27 أيـــلول 2023

هل تتمكن مجموعة (بريكس) من إيجـــاد بديـــل للدولار؟

يحتاج العالم أجمع بشكل ملحّ إلى إيجاد بديل للدولار، والجميع يتوقعون من مجموعة دول (بريكس) أن تكون أول من يحل هذه المشكلة.
تعدّ روسيا أكثر المهتمّين بهذا الأمر، بسبب العقوبات الغربية. لذلك لم يكن من المستغرب أن يتقدم الخبراء الروس والسلطات المالية الروسية بدراسات معمقة في مناقشة هذه القضية. سأحاول هنا استعراض ما يمكن أن نطلق عليه، مع بعض التحفظات، الرؤية الروسية لهذه المسألة.

كما فهمت من مناقشة هذه القضية خلال المنتدى الاقتصادي الشرقي المنعقد مؤخراً في فلاديفوستوك، فإنه من المبكر الحديث عن وجود أي خطة متفق عليها أو على الأقل وجود فهم واضح لمراحل وآليات إنشاء عملة مجموعة (بريكس) لدى السلطات الروسية نفسها.

ولا يسعنا اليوم إلا الحديث عن الإجماع على أن العملة الموحدة للدول الأعضاء في (بريكس) ليست واقعية بعد، حيث يتطلب ذلك التخلي عن بعض السيادة، وعن سنوات، إن لم يكن عقوداً، من التكامل المبدئي السياسي والاقتصادي.

ويتلخص الهدف الواقعي في إنشاء وحدة حسابية تقليدية لا يتم تداولها دخل البلدان الأعضاء، وإنما تستخدم فقط في التسويات بين البلدان، ثم يتم تبادلها بعد ذلك بواسطة البنوك المركزية في البلدان الأعضاء بالعملة المحلية. من باب التوازي يمكننا تذكر (وحدة العملة الأوربية) ECU European Currency Unit في الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٨.

وقد تكون هذه العملة الافتراضية مرتبطة بسلة من عملات البلدان الأعضاء و/ أو بسلة من السلع الأساسية، وربما تلك التي يمكن التحكم في أسعارها إلى حد كبير من قبل البلدان الأعضاء في المنظمة.

عند ربطها بالعملات، يمكن إدراج ما يسمى (ثعبان العملة) من أسعار الصرف المتفق عليها للدول المشاركة، كما كان الحال في أوربا قبل طرح اليورو. ومع ذلك، فإن خيار ربط العملات، من وجهة نظري، ليس واقعياً تماماً، لا سيما خلال الأزمة العالمية، عندما تقفز أسعار الصرف بنسبة عشرات في المئة.

إلا أن من العوائق الخطيرة أمام إنشاء عملة الحساب هي الحاجة إلى تحديد الأسعار بعملة الحساب والتحكم في أسعار السلع الأساسية، التي تسيطر عليها الهياكل المالية الغربية بشكل كامل حالياً. ولكي يجري ربط العملة بسلعة ما، يجب أن تكون أسعار السلع مستقرة، وأن يجري تحديدها من خلال عقود طويلة الأجل داخل المنظمة. ومن الضروري أيضاً استبعاد تأثير المضاربين الدوليين، لذلك يتعين تحديد أسعار هذه السلع في البورصات داخل دول (بريكس).

أضيف من جانبي أن دول (بريكس)، خاصة إذا استمرت المجموعة في التوسع، يمكنها بسهولة نسبياً السيطرة على أسعار القمح والنفط والفحم والأسمدة والمعادن النادرة وعدد من السلع الأخرى. هذا إذا ما كانت هناك رغبة في ذلك بطبيعة الحال.

في رأيي المتواضع، أنه من غير المناسب تحديد أسعار المواد الخام في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، اللتين لم تعودا المستهلك أو المنتج الرئيسي للنفط وغيره من السلع. وفي إطار مجموعة (بريكس)، يمكن تحديد أسعار القمح في البورصات الروسية، على سبيل المثال، وأسعار النفط

في البورصة السعودية.

وبسبب الصعوبات المذكورة، يرى الخبراء الروس أن النهج الأكثر واقعية هو ربط عملة (بريكس) بالذهب، بحيث يتعين حساب سعره متوسطاً على مدى فترة معينة.

وستكون آلية التسوية مبنية على المقاصة، أي أنه يجري حساب ميزان المعاملات التجارية بين الدول مرة واحدة في السنة، وتسوية العجز عن طريق تحويل الذهب. وللقيام بذلك، من الضروري أن تشمل منطقة عملة التسوية الدول ذات التجارة المتبادلة والمتوازنة فيما بينها، ثم لن تتطلب الاختلالات الطفيفة، نهاية العام، كميات كبيرة من الذهب للتسويات النهائية. ووفقا للحسابات، لتحقيق التوازن التجاري، يجب أن تشمل هذه المنطقة أوراسيا وبعضاً من أكبر الدول الإفريقية.

ينبغي كذلك إنشاء آليات للإقراض والتسوية المشابهة لنادي باريس ضمن نظام الدولار، وإنشاء وكالات خاصة بالتصنيف والتأمين. وبمرور الوقت، يجدر الانتقال من الدعم بالذهب إلى الدعم بسندات أكبر الدول المشاركة، وهو ما يتطلب تطوير سوق الديون والاستقرار المالي لدول (بريكس).

وفي المنتدى، ورداً على كل هذه الوفرة من الأفكار، رد الممثل الصيني بوضوح أن بلاده لا تملك الآن لا القدرة ولا الرغبة في خلق بديل للدولار. وتلك قضية العقود المقبلة، وربما لعدة أجيال. فأولاً، نحن بحاجة إلى إنشاء بنية تحتية للنقل (مرتبطة بالصين)، وبحاجة إلى التطوير وتقريب الثقافات من بعضها البعض وتحقيق توحيد سياسي معين.

لا أعتقد أن الصينيين من السذاجة بحيث لا يأخذون في الاعتبار احتمال نشوب صراع عسكري مفاجئ مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فصل بلادهم قسراً عن النظام النقدي الأمريكي/العالمي (كما

التحول المنظم من نظام نقدي عالمي إلى آخر هو أمر مستبعد للغاية في الوقت الحالي. وروسيا وحدها هي المهتمة بإيجاد بديل للدولار إلى الحد الذي يجعلها قادرة على اتخاذ خطوات عملية لتحقيق هذا الهدف، ولكن هذا واحده ليس كافياً لظهور بديل كامل للدولار

حدث مع روسيا).

أعتقد أولاً أن الصين تظهر للولايات المتحدة تواضعاً زائفاً من أجل تأخير الصراع العسكري، وترغب في أن تنتقل إليها الهيمنة العالمية دون قتال، نتيجة للنمو السلس الذي يحققه اختراق الصين الاقتصادي في البلدان الأخرى. من جانبي، أود الإشارة إلى أن هذا لن يحدث.

وثانياً، فإن الصين تهتم بأن يُمنح اليوان مكانة عملة التجارة العالمية والعملة الاحتياطية، دون عملات مشتركة مع أي أحد آخر.

في كلتا الحالتين، لا يبدو أن الصين حريصة على فرض مواجهة مع الولايات المتحدة، لكنها قد تجد نفسها في موقف ستالين خلال الحرب العالمية الثانية، حينما أمر القوات السوفيتية، يوم هجوم هتلر على الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤١، بـ (عدم الرد على أي استفزازات)، في محاولة لتأخير الحرب، وهو ما تسبب إلى حد كبير في خسائر ضخمة للقوات السوفيتية وتراجعها في الأشهر الأولى من الحرب. على الأرجح ستنشب المواجهة الصينية الأمريكية بين أطراف غير مستعدة بالكيفية نفسها التي اندلع بها الصدام الأمريكي الروسي في أوكرانيا.

هناك عامل آخر: من أصل ٣٠٥ تريليونات دولار من الديون العالمية، هناك ٧٥ تريليون دولار من الديون الخارجية، جزء كبير منها مقوّم بالدولار. كذلك، ووفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، هناك ٦٥ تريليون دولار من ديون (الظل) في العالم، وهي أيضاً مقوّمة بالدولار. ولسداد هذا الدين، سيحتاج المدين إلى الدولارات، أي أن طلب المدينين على الدولار سيستمر لفترة طويلة، ما لم يتم إعلان الإفلاس والتخلف عن سداد هذا الدين.

النتيجة التي توصلت إليها من كل ما قيل هو أن التحول المنظم من نظام نقدي عالمي إلى آخر هو أمر مستبعد للغاية في الوقت الحالي. وروسيا وحدها هي المهتمة بإيجاد بديل للدولار إلى الحد الذي يجعلها قادرة على اتخاذ خطوات عملية لتحقيق هذا الهدف، ولكن هذا واحده ليس كافياً لظهور بديل كامل للدولار.

لكن عدم وجود بديل للدولار لن يمنع انهياره. سيحدث استبدال للدولار، ولكن بطريقة غير منظمة وطارئة، من خلال انهيار هرم الديون العالمي، وانهيار النظام النقدي المعاصر. ما سيتبع ذلك حتماً سيكون فترة من الفوضى والتعافي التدريجي الطويل للتجارة العالمية استناداً إلى عدة مناطق عملات، تهيمن عليها أقوى العملات الإقليمية، التي من المرجح أن تكون مرتبطة بالذهب.

وكما يقولون: الأقدار تقود من يأتي راغباً، وتجرّ من لا يأتي راغباً.

ألكسندر نازاروف

تجميع السيارات وتصديرها

» فؤاد اللحام

بعد قرابة أربع سنوات من وقف استيراد جميع المكونات المستخدمة في تجميع السيارات من قبل الشركات المتخصصة، وافقت الحكومة مؤخراً على السماح للشركات العاملة في هذا المجال والتي تضم ثلاث صالات وتعمل بنظام (CKD) باستئناف العمل من جديد وإدخال مكونات بقصد الإدخال المؤقت للتصنيع وإعادة التصدير أو لوضعها في الاستهلاك المحلي. وقد ترافق هذا القرار بتصريحات رسمية تشير إلى شرط أن تصل نسبة مساهمة الشركة بالتصنيع وتجميع مكونات السيارات إلى ٤٠ بالمئة، والسماح لشركات إنتاج وتصنيع السيارات في سورية بيع ١٠ ٪ من طاقتها الإنتاجية للسوق المحلية على أن يتم تصدير ٩٠٪ من هذه الطاقة المسموح بها خارج القطر.

ومن جديد، وكما في كل مرة، أثار هذا القرار تساؤلات عديدة حول عمق الدراسة المطلوبة وجدّيّتها - ان تمت بالشكل المطلوب - قبل اتخاذه، والجوانب والتأثيرات المختلفة التي ستنجم عن هذا القرار، وما هي الأهداف المرجوة منه ومدى تحقيقها؟ من بين هذه التساؤلات - وليس جميعها طبعاً - ما يلي:

إذا كانت المساهمة المحلية في إنتاج السيارة المجمعة تكاد تكون محصورة باليد العاملة التي تقوم بالتجميع، فكيف سيتم تحقيق نسبة ٤٠٪ من القيمة محلياً؟

وإذا كانت جميع مكونات السيارة مستوردة، فما هي القدرة التنافسية لهذه السيارات سواء في السعر أو الجودة في دخول الأسواق الخارجية ليُتاح تصدير ٩٠٪ من الإنتاج؟

وحسب تصريح صحفي سابق لمصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بأن (هناك شركات تجميع سيارات لم تحصل مسبقاً على رخص تجميع السيارات من بلدان المنشأ أو من الشركة الأم الصانعة للطرازات المستهدفة بالتجميع، وهذا مخالف لشروط التجميع)! فكيف تقوم بعض الشركات التي تنطبق عليها هذه الحالة بالإنتاج باسم تلك الشركات؟

عندما كانت شركة الفرات تنتج الجرارات الزراعية كان يقال إن نسبة التصنيع المحلي تتراوح بين ٥٠-٦٠٪ بسبب إنتاج الإطارات محلياً والعديد من المكونات الأخرى سواء ضمن الشركة أو في الورش والمنشآت المحلية الأخرى بحلب. لكن نحن اليوم بالنسبة لتجميع السيارات أمام حالة لا يجري فيها إنتاج أية مكونات، وإذا حدث ذلك فليس بالجودة المطلوبة وهوما يؤثر على الطلب الداخلي والخارجي.

المشكلة الأساسية في تجميع السيارات في سورية تكمن في البداية الخاطئة لهذه العملية التي بدأت باستيراد جميع المكونات للتجميع، وليس البدء بإنتاج المكونات وتطويرها وتوسيعها، للانتقال لاحقاً إلى التجميع بنسبة إنتاج محلي متقدمة كما هو الحال في تونس والمغرب. الأمر الذي كان يتطلب وما يزال توفير الإمكانيات لإنتاج أقصى ما يمكن من المكوّنات سواء في البحث عمّن بإمكانه القيام بذلك حالياً أو التشجيع على القيام بذلك مستقبلاً، على أن يسبق ذلك أو يترافق معه اتفاقيات مع الشركات الأساسية المنتجة تضمن توفير إمكانية التصدير وتخصيص الأسواق المتاحة والممكنة أمام شركائها من الشركات المحلية.

العـــدد 1076 ـ الأربعـــاء 27 أيـــلول 2023

تساؤلات طال أمدها..

العنف والتمييز ضدّ النساء.. قدرٌ أم ثقافة وخيار؟

» إيمان أحمد ونوس

رغم التطور والتغيير الذي طرأ على وضع المرأة في المجتمعات قاطبة، إلاّ أن العنف المُمارس ضدها لا يزال سائداً بنسب وأوجه مختلفة تبعاً لتطور المجتمع وثقافته وتشريعاته التي قد تواكب وقد لا تواكب روح العصر. فالعنف ضدّ المرأة له تاريخ طويل للغاية، ويُعدُّ أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً واستمراراً. وغالباً ما يُنظر إلى هذا العنف على أنه آلية لإخضاع النساء، سواء في المجتمع بشكل عام أو في العلاقات الشخصية.

ينص إعلانٍ الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضدً المرأة على أن (العنف ضد المرأة هو مظهر من مظاهر علاقات القوة غير المتكافئة تاريخياً بين الرجال والنساء، كما أنه إحدى الآليات الاجتماعية الحاسمة التي تضطر المرأة بموجبها إلى الخضوع بالمقارنة مع الرجل). تخضع غالبية النساء لبعض أنواع العنف وهي تتخذ أشكالاً مختلفة نذكر منها:

١- العنف الجسدي: هو أبسط أنواع العنف وأكثرها وضوحاً، إذ تتعرّض المرأة للضرب أو الصعق، سواء بجزء من أجزاء الجسم أو بأداة ما.

٢- العنف اللفظي: الذي يُعتبر من أكثر أنواع العنف انتشاراً لأنه يُمارَس في بعض الأحيان دون إدراك المُعَنِّف أن في هذا اللفظ تعنيفاً سواء عن طريق الكتابة أو النطق بالشتائم والألفاظ الجارحة تجاه المرأة.

٣- العنف الجنسي: ويتمثّل هذا النوع من العنف بإجبار المرأة على ممارسة أي فعل جنسي بالإكراه، وهو ما يُعرف بالاغتصاب. ويدخل في إطار هذا العنف إرغام الزوج زوجته على ممارسة العلاقة الزوجية بالإكراه، أو رغم وجود وضع صحي لا تستقيم معه هذه العلاقة، وهذا ما يُسمّى بالاغتصاب الزوجي الذي يُعدُّ أشنع أنواع الاغتصاب الذي تتعرّض له المرأة لأنه يأتي ممّن يؤمل منه حماية المرأة وأمانها واحترام إنسانيتها، في ظلّ غياب تشريعات قانونية تُجرّم هذا النوع من العنف.

٤- العنف المادي: يتجلّى هذا النوع من العنف بتحكّم الزوج، الأب، الأخ بدخل المرأة أو راتبها دون موافقتها، أو إساءة استخدام أموالها. كذلك التحكّم في عملها سواء بالمنع أو الإجبار، الاختلاس، الابتزاز، إساءة استخدام التوكيلات أو الوصاية عليها.

٥- العنف النفسي: وهو من الأنواع

التي تترك في نفس المرأة مع مرور الزمن واستمرار التعنيف جروحاً لا تندمل، لأنه يخلق لديها شعوراً بأنها لا قيمة لها، ولا شكَّ أن غالبية النساء قد تعرضن له في وقت ما من حياتهن، كاللّوم الدائم، الغيرة، الاستهزاء بما تقوله أو تقوم به أو تقدّمه، إتلاف أشيائها الخاصة أو ما تحب بشكل استفزازي. ويدخل الإهمال في إطار العنف النفسي، لأنه وببساطة قد يحدث دون إدراك المُتسبّب بهذا النوع من العنف بأنه عنف وتمييز، ما يُسبّب آلاماً نفسية قد يطول أمدها. كما يدخل تعدّد الزوجات أو الطلاق التعسّفي في مضمار العنف النفسي لما تُسبّبه لها كلتا الحالتين من ألم وضغوط نفسية واجتماعية وإنسانية.

٦- العنف المجتمعي: المُتمثّل بالعادات والتقاليد السائدة التي تحطُّ من شأن المرأة وقيمتها، أو تحرمها بعض حقوقها الطبيعية، مثل ختان الإناث، الزواج المبكّر، الحرمان من الميراث في بعض البيئات مع أن الشرائع والأديان نصّت عليه، رغم أن في نصوصها أو تفسيرها أو فقهها تمييزاً لصالح الرجل، فقط لأن العرف الاجتماعي والخجل يمنعانها من الحصول على هذا الحق.

٧- العنف الرمزي: إنه كما وصفه عالم الاجتماع الفرنسي (بيار بورديو) قائلاً:

(هو عنف هادئ لا مرئي ولا محسوس حتى بالنسبة إلى ضحاياه، ويتمثل أن تشترك الضحية وجلادها بالتصورات نفسها عن العالم والمقولات التصنيفية نفسها، وأن يعتبرا معاً بنى الهيمنة من المسلمات والثوابت، فالعنف الرمزي هو الذي يفرض المسلّمات التي إذا انتهينا إليها وفكرنا بها بدت لنا غير مسلّم بها، وهي مسلّمات تجعلنا نعتبر الظّواهر التاريخية الثقافية طبيعة سرمدية أو نظاماً عابراً للأزمنة وأشدُّ أنواع العنف الثقافي هو الرمزي).

ولهذا نجد أن هذا العنف من أخطر أنواع العنف لأنه يمارَس دون وعي من قبل المرأة بأن ما تتبنّاه من آراء أو مواقف يدخل في إطار تعنيفها أو التمييز ضدّها، أي حين تتماهى المرأة مع منظومة القيم الاجتماعية الداعية إلى تعنيفها والتمييز ضدّها، فتُعيد بنفسها إنتاج منظومة القمع والعنف والتمييز ذاتها ضدّ المرأة، من خلال تربيتها لأبنائها من الجنسين

ينص إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضدَّ المرأة على أن (العنف ضدَّ المرأة هو مظهر من مظاهر علاقات القوة غير المتكافئة تاريخياً بين الرجال والنساء، كما أنه إحدى الآليات الاجتماعية الحاسمة التي تضطّر المرأة بموجبها إلى الخضوع بالمقارنة مع الرجل)

وبقناعة تامّة أن هذه القيم هي الحقيقة والأصل، لأن المرأة لا يمكن أن تُجاري الرجل في الحظوة والقوة والسلطة، يُضاف إلى هذا محاربتها لأيّة بادرة تطور أو تحرّر من قبل بعض النساء، فتكون أشدّ عداءً لهنّ من الرجل ذاته، ومن هنا نجد أن المرأة في كثير من الأحيان هي من تُعيق التطور وتغيير القيم المجتمعية التمييزية والعنفية ضدّ النساء، وهنا مكمن الخطورة التي يتميّز بها العنف الرمزي، فهو يسير بالضحية إلى درجة القبول، بل والتواطؤ مع الجلاد فتغدو كل محاولة للمقاومة غير واردة.

بعد هذا الاستعراض السريع لبعض أنواع العنف ضدّ النساء في غالبية المجتمعات البشرية بنسب تتفاوت وفقاً للقوانين السائدة، وكذلك وفقاً لتفعيل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الداعية إلى مناهضة كل أشكال العنف والتمييز ضدّ النساء والمُتمثّلة بشكل أوضح فيما يُسمّى باتفاقية السيداو التي وافقت عليها عموم الدول العربية والاسلامية باستثناء السعودية، إلاّ أن هذه الدول جميعها تحفّظت على أهم بنود الاتفاقية الداعية إلى المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وبأن يتمّ تفعيل هذه المساواة في القوانين والتشريعات المحلية لكل دولة. وبهذا بقينا حتى اللحظة نرتع في مرابع القيم والأعراف المجتمعية والدينية والقانونية الداعية كلها إلى استمرار التمييز والعنف ضدّ النساء رغم كل ما وصلن إليه من مكانة علمية ومهنية واجتماعية تؤهلهنّ لتلك المساواة، ورغم كل ما حملته وما زالت الكثير الكثير من النساء يتحملنه من آلام ومآسي فرضتها الحروب الجارية في العديد من الدول العربية لأسباب لا مصلحة للجميع فيها، لكن النساء حملن مختلف تبعياتها من فقر وجوع وعوز وتشرّد دون أن يكون لهنّ أدنى حضور إنساني أو سياسي خلال المفاوضات الداعية لإحلال السلام في هذه البلدان.. وهذا بفعل أنّ العقل والفكر العربي مرتهن للعقلية الشعبية وموروثها من أمثال ومقولات، لما لها من تأثير أكبر في بعض الأحيان من تأثير الدين والثقافة على العقلية العربية (جرائم الشرف مثلاً) مترافق هذا أيضاً مع حالة اللاّحوار داخل المجتمع في كل الأمور إذ تبقى الكلمة الفصل إلى صاحب السطوة، لقد صوّرت ورسخت السير والقصص والأمثال الشعبية التراثية كثيراً من المفاهيم الاجتماعية الخاطئة حول المرأة بأنها (مصدر كل إغواء وسبب كل بلاء).

وبعد هذا الاستعراض نتساءل:

- هل استمرار هذا العنف والتمييز بفعل القدرية المحتومة أم بسبب الثقافة المجتمعية السائدة، والعديد من القوانين الداعمة استناداً إلى التشريعات الدينية باعتبار الفقه الاسلامي مصدراً أساسياً للتشريع في مختلف الدساتير العربية، وكذلك مساهمة بعض النساء في تعزيزها واستمرارها من حيث إعادتها إنتاج منظومة القيم ذاتها خلال عملية التنشئة والتربية القائمة على التمييز بين الجنسين؟

- وهل من الممكن التّصدي لوقف حدّة مظاهر العنف ضدّ النساء أو تخفيفها وكيف؟

العطاء نعمة.. متى يصبح نقمة؟

» د. عبادة دعدوش

إن العطاء من أهم القيم التي يتحلّى بها الإنسان ويبلغ بها أعلى مراتب السعادة، عندما يبذله من قلبه وبنيّة صادقة.

عندما كُنّا أطفالاً كان يُقال لنا دائما بأن من لا يعطي لا يعطيه الله وأن العطاء نعمة. وفعلاً عندما كبرنا على قيم فضيلة كالعطاء، زادت أرزاقنا وأصبحنا روحياً آمنين نشعر بالنشوة والسعادة عندما نعطي من قلوبنا.

لكن السؤال اليوم: أين وكيف أصبح العطاء يُقدَّم بإفراط ويُقابَل صاحبه بعدم التقدير؟!

إن الإفراط في العطاء يُعلّم الناس الاستغلال، إضافة إلى أي نوع من أنواع العطاء سواء كان مادياً أو معنوياً حاله كحال التسامح، فالإفراط فيه يُعلّم الغير التهاون في الحقوق، كما الطيبة، فالإفراط فيها يجعل الإنسان يعتاد الانكسار، ويبقى الحال نفسه مع التفريط، فالتفريط بأيِّ شيء يقدمه الإنسان يُحمّله عبء أن يبقى تحت رحمة أن يُخذل مرّةً واثنتين وثلاثاً وألّا يُقدَّر.

لقد وقع كثير من الناس في الإفراط، وكانت النتيجة بقاءهم حبيسي غيرهم وحبيسي استهجان الغير والانكسار.

الإفراط في العطاء لا يخلق أبداً أشخاصاً مخلصين، بل أشخاصاً اتكاليين، عديمي الثقة بالنفس.

إضافة إلى المشكلات التي يقع فيها مَن يجعل رأي الناس وقبولهم في المرتبة الأولى متناسياً عزة نفسه وثقته بالله ونفسه، فمن يبقى معتمداً على رضا الناس وجعلهم يمتصون طاقته سيضيع عمره سُدىً وسيُقلّل من قيمته كإنسان له قيمه ويمشي معتدلاً في حياته وفي أسلوبه.

العطاء نعمة كبيرة، لكن جعله مبالغاً فيه، وممارسته بإفراط، يجعله نقمة تودي بالكثيرين إلى ضياع النفس والبقاء تحت رحمة الغير دون تقدم ودون نجاح.

العـــدد 1076 ـ الأربعـــاء 27 أيـــلول 2023

الخوف.. وباء يســكننا

» وعد حسون نصر

الخوف وباء يقطن داخلنا منذ الولادة، يُعشّش في نفوسنا وأفكارنا عاماً بعد عام، فتبدأ رحلة المخاوف ربما من المجهول ومن المستقبل، من الحاضر من الماضي، حتى من أنفسنا ذاتها، ممّن حولنا، ومن قول الحق، من رفض الظلم والذل، من التذمّر والتمرّد. نخاف أن تدغدغ رائحة الحب أفكارنا، نخاف من الحرية تلوح في عقولنا، من التلفّظ والتفكير بالسياسة، وكلما حاولنا كسر هذا الخوف المميت نركن بصمت مستسلمين لمئة فكرة وفكرة، ونبدأ بالتساؤل: ماذا سيحصل بعد هزيمة الخوف وكسر قيوده التي كبّلت نفوسنا وعقولنا؟

أسباب كثيرة تكمن وراء هذا الخوف، ربما يكون رفض التغيير والاستسلام للواقع وجعل هذا الواقع بقساوته علينا المحرك لحياتنا والمسيطر الأقوى علينا، وأبسط مثال إذا حاول البعض تغيير ديكور منزله، فإنه يخشى من العبث بالمنزل ومن زيادة التكاليف، فيعزف سريعاً عن فكرة التغيير خوفاً من التغيير ذاته. كذلك قوة تأثير كلام الناس ونظرتهم بعضهم إلى البعض الآخر، فعلى سبيل المثال إذا حاولنا أن نغيّر مظهرنا الخارجي، ونخلق روحاً من الفرح ونجلس بمكان عام نغني ونطلق الضحكات ونعزف الموسيقا ونرقص، بلا شعور نردّد فيما بيننا: الرجاء الهدوء، والتخفيف من صوت الفرح لكيلا يتكلم علينا الناس! كذلك في تغيير ملابسنا أيضاً نخشى التغيير خوفاً من نظرة الناس إلينا وإلى مظهرنا الجديد وملابسنا، وماذا سيتكلمون عنّا.

لعلَّ أهم الأسباب هو الكبت الذي يجعلنا نرفض التصريح بما يجول في داخلنا، فنحن تربّينا على كلمة العيب: (عيب أن ندافع عن أنفسنا، عيب أن نصرّح برأينا أمام الكبار، عيب أن نضحك، عيب أن نثور على عادات سرقت منّا شخصيتنا، سرقت الثقة والفرح والحرية). هذا الكبت المُقيّد لمشاعرنا هو أكبر سبب للخوف من كل شيء جديد، وأكبر خوف لرسم الثقة والفرح على وجوهنا وملامح شخصيتنا.

حتى التغيير في البلاد ورفض الظلم ورفض الاستغلال ورفض القهر لا يمكننا أن نتجرأ بالتفوّه عنه بسبب الخوف من التحدث بالسياسة خشية أن تكون لجدراننا آذان، خشية أن يكون من يشاركنا الحديث شخص مُخبر، مع العلم أننا جميعاً مهزومون مكسورون ينقصنا الكثير لنحيا في هذا البلد، جميعنا يعلم أن ثرواتنا باتت منهوبة، أزمتنا جرّدتنا من كرامتنا، الغلاء والسرقة واستغلال الحصار جعلنا تحت خط الصفر، وهنا نخشى حتى التفوّه بحقوقنا خوفاً من عاقبة هذا التفوّه، لذلك نبقى مكاننا ونردّد في صمت: الله وحده الفرج!

> **أسباب كثيرة تكمن وراء هذا الخوف، ربما يكون رفض التغيير والاستسلام للواقع وجعل هذا الواقع بقساوته علينا المحرك لحياتنا والمسيطر الأقوى علينا**

وبالتالي، وإذا ما رغبنا بكسر حاجز الخوف من نفوسنا علينا أن ننتصر على الأسباب، أن نعلن حبّنا إذا دغدغ نفوسنا، أن نرتدي اللون الأحمر إذا ثارت مشاعرنا، أن نغني إذا فاضت قلوبنا بالفرح، أن نرقص إذا داعبت الطبول أقدامنا، أن نثور إذا لمست الحرية أفكارنا، أن نهدم الجدران إذا خشينا من آذانها، أن ندحض أفكار الذلّ في عقول الأشخاص القاطنين أمامنا، والتي نرى فيها المُخبر الأول عن ثورة عقولنا. فلكي نبني إنساناً مغسولاً من رجس الخوف علينا أن نهزم التنين المُترعرع في نفسه منذ أن يأتي للحياة حتى مفارقته لها، كذلك لكي نبني وطناً بلا خوف علينا أن نبني إنساناً صاحب ثقة ونصمّ آذان الجدران كي تغتال خوفنا من فكرة سماعها لصوت الحق الثائر في نفوسنا وأفكارنا يخطّها كلاماً مُعلناً من شفاهنا.

المتقاعد.. أو متْ قاعداً!

» حسين خليفة

أعتقد بأن أي مسؤول سوري مهما علت مرتبته وموقعه في سلم المناصب لو فكّر يوماً بأن هذا الكرسيّ، الذي يجلس عليه ويستمد سلطته وسطوته منه، لن يدوم، وأنه سيعود يوماً إلى صفوف الناس العاديين، ويدخل وزارته أو مؤسسته التي كانت تتزلزل تحت قدميه حين كانت مزرعة خاصة له، يدخل كمراجع عادي يقف أمام موظفين جُدُد لا يعرفونه ولا يقيمون له أي وزن سوى بصفته مراجعاً عادياً، وحتى لو كان قد استفاد من موقعه وجمع ثروة فإن النعم لا تدوم، وربما يخسرها ويعود مواطناً كسائر المواطنين.

لو فكّر بعض المسؤولين بأيامهم القادمة بعد أن يهجروا الكرسي أو يهجرهم الكرسي لينضمّوا إلى الموظفين المتقاعدين، لما تركوا قضايا المتقاعدين دون حل، سواء في مستوى الدخول الضحلة التي تقل عن رواتب العاملين الهزيلة بنسب معروفة، إضافة إلى عدم وجود أي تعويضات أو حوافز أو مكافآت، أو غياب الضمان الصحي وهم في أعمار أحوج ما يكونون إلى هذا الضمان بعد أن أنهك العمر والتعب أجسادهم/ن، أو في غياب النوادي وأماكن ترفيه ومكتبات ودور سينما أو مسرح خاصة بهم تراعي دخولهم وأوضاعهم الصحية واهتماماتهم وإمكاناتهم الجسدية.

يستطيع المسؤول، وهو في موقع القرار، أن يساهم في إقرار بعض حقوق هذه الشريحة المسحوقة، وتقديم ما يستوجب على المجتمع والدولة تقديمه لهم بعد أن أفنوا عمرهم في الخدمة والعمل.

لكنه من فرط انغماسه في نِعَمِ المنصب ومزاياه، ومن فرط تصديقه للمتزلفين والمنافقين حوله، ينسى ذلك اليوم الذي لن يرنّ فيه هاتفه إلّا من الأقربين، الذين ربما نسيهم في غمرة انشغاله بالمنصب، وهم يطمئنون على صحته ووضعه واحتياجاته، بينما كان يضيق ذرعاً خلال (أيام اللولو) بالرنين المتواصل لهواتفه الكثيرة ويطنّش عن كثير منها ويكتفي بالرد على الضروري والمهم.

لو تأمّل قليلاً لربما كان قد قال كلمة عن زملائه الذين سبقوه إلى التقاعد وفعل شيئاً لهم وله لاحقاً.

هل تعلم أنّ مبنى التأمينات الاجتماعية في البرامكة بدمشق مثلا ليس فيه مصعد؟؟! ومثله الكثير من أبنية المؤسسات والوزارات ودوائر الدولة، وهو المكان الذي ينهي فيه المتقاعد أوراق معاملته المُعقّدة والطويلة، وكل مراجعاته اللاحقة بخصوص وضعه التأميني وتطوراته.

هذا مثال بسيط عن غياب التفكير في هذا الإنسان الذين كان معنا أمس يضجُّ نشاطاً وحيوية ويقوم بواجبه الوظيفي بأمانة وإخلاص.

هذا الأمر يدفع الكثير من المتقاعدين إلى الاستعانة بمعقّب معاملات لا يقبل أجره أقلّ من راتب شهر.

وسمعت أنه في البلاد الإمبريالية الحقيرة التي لا عمل لها إلّا التآمر على نظامنا السياسي وطبقتنا العاملة المقدامة التي تستمر في التصدي لمؤامراتهم وهي جائعة مذلولة خائفة من قول كلمة واحدة عن وضعها المزري، هناك لا يقوم العامل بأي إجراء عند إحالته على التقاعد، بل تأتيه رسالة من شركة التأمين فحواها أنك اليوم أصبحت من زبائننا وترحب به بأجمل العبارات، وتبيّن له أن حقوقك هي كذا وكذا وكذا، وأماكن مراجعتك للضمان الصحي في حال المرض، وتحدد أماكن الترفيه والسياحة الداخلية المجانية لك، والمولات ومراكز البيع المُخصّصة لشراء احتياجاتك على نفقة الشركة أو بأسعار رمزية، ووسائل النقل التي يحق لك التنقل فيها بالمجان ...إلخ.

هذه واحدة من الحالات التي تكشف أفضليات الأنظمة (الاشترارأسمالية) التي جعلنا القدر نحظى بها، وهي أنظمة تسير بمراكب البلاد التي تحكمها إلى اليمين دائماً بينما (تغمِّز) إلى اليسار، كما تروي النكتة المعروفة. وهي تعكس نظرة المُشرّع والحاكم إلى الإنسان وحقوقه ومتطلبات حياته الحرّة الكريمة التي من واجب الدولة أن تؤمّنها خلال سني عمله وما بعدها بموجب قوانين وإجراءات واضحة وميسّرة، ودون أن نحمِّله منيّة إذ نسمّيها مكرمات وهبات ومنحاً، لكننا هنا في هذه البلاد المبتلاة بداء الشعارات نجعله يتمنى الموت ألف مرة قبل أن يُقْدم على التقاعد ويصبح شخصاً منسياً تماماً كقطعة خردة نرميها فور الانتهاء من الحاجة إليها للأسف الشديد.

الآلاف من (المنخرطين) في نقابات العمال والهيئات والمؤسسات التمثيلية، ممثلين مفترضين للطبقة العاملة، لا علاقة لهم بهموم أبناء هذه الطبقة ومستقبلهم وظروفهم المعيشية بعد التقاعد، ولا يعنيهم إلّا رضا صاحب القرار وما يغدقه عليهم من فتات المكاسب، لأن النقابة أصبحت بعد قيام الأنظمة (الثورية) أقرب إلى دائرة تابعة للحكومة وأداة من أدواتها في تطويع العامل وإسكات صوته وصرخته المُعبّرة عن آلامه وهمومه، إنها منظمات واتحادات لتدجين العامل وتعليمه الصمت إلّا عندما يخرج في مسيرات الدبكة والولاء.

لذلك لا تبدي هذه النقابات اهتماماً يُذكر بما يعانيه العامل/ة عند تقاعده/ا، وما سيعانونه هم أيضاً حالما يحالون إلى التقاعد.

إنها ذاكرة السمك التي يصاب بأعراضها من يتسلّم العمل العام في تلك البلاد المسكينة.

هذه ليست دراسة موثّقة لأحوال المتقاعدين طبعاً، وليست لدي قاعدة بيانات لتقديم إحصاءات وأرقام وحالات، لكنها مادة انطباعية بحكم مشاهداتي وقراءاتي لبعض بعض ما يعانيه المتقاعدون، على أمل أن يقوم النقابيون الشيوعيون والقلّة من الشرفاء على الأقل بتحريك هذا الموضوع، وإعداد دراسات رصينة وحقيقية عن أحوال قطاع مسحوق من هذا الشعب الذي تعرض لأقسى محنة في تاريخه منذ عقود، وعكْس ذلك في مطالبهم ومداخلاتهم في الهيئات النقابية والتشريعية وغيرها، وهو أضعف الإيمان.

أنقِذوا الطفولة!

» **ليلاس عرقسوسي**

هذا جناه أبي عليَّ
وما جنيتُ على أحد

بهذه الكلمات القليلة أثارَ المعرّي جدلاً واسعاً حول فكرة قديمة جديَدة هي قضية الإنجاب، ونبّه إلى الضريبَة التيً يدفعهًا الأولادُ كلَّ حياتهم من فقر وتشرّد وبؤس وإهمال.. مقابل ذنب لم يقترفوه، فهم أُتوا إلى الحياًة دونَ إرادة منهم، وأبسًط حقوقهم علينا أن لا ننجبهم إلاّ حين نوفّرً لهم سُبل الحياة الكريمة، وحين نكون قادرين على رعايتهم نفسيّاً وماديّاً.

إنَّ أمّة الفقر تُنجب بلا تفكير، وتتناسل بكلِّ عشوائية، لتخلِّف المزيد من الضحايا المساكين بحجّة أنّهم يولدون ومعهم أرزاقهم، والحصيلةُ مزيد من الأطفالَ المشردين، جائعين وحفاة عراة ينامون على الرّصيفَ ومستقبلهم مُحدّدٌ بينَ دعارة وإجرام.

أعتقد أنّ الإنجاب العشوائي بات أمراً لا بدّ من الاهتمام به، ولعلّ أولَ أسبابه الجهلُ والاعتقادُ الخاطئ بأن كثرة الأولاد عزوةٌ وسند، وفي الحقيقة ما هي إلاَّ مسؤولية مضاعَفةٌ على عاتق الأهل، وقد قيل في المثل: (قلِّل ودلِّـل) فإنجابك ولدين وكفايتهم نفسيّاً وماديّاً وتربيتهم تربية سليمةً ليكونوا أشخاصاً أسوياء وأعضاء فاعلين في المجتمع، خيرٌ لك من إنجاب عشرة أولاد ليربيهم الشّارع على الإجرام والسرقة والشذوذ، فيكبرون مليئين بالعقد النفسية ويُمسون عالة على المجتمع، فأي عزوة أو سند يُرجى منهم؟

يقول نيتشه:

(لكي تبني الأطفال عليك أن تبنيَ نفسَك أولاً، وإلّا فإنَّك تريد إنجاب أطفالٍ بدافعِ الاحتياجات الحيوانية، أو الوحدة أو لسدِّ الثقوبِ في نفسك، إنَّ مَهمّتك كأبٍ تكمن في ألاّ تنجب نفسكَ، بل أن تنَجبَ شيئاً أرقى).

وبرأيي إنّ الحلّ الأمثل للسيطرة على هذه الظاهرة التي باتت آثارها تُدمي القلب وتشلُّ أركان المجتمع هو أخذ خطوة جريئة ولو تطلَّب الأمرُ فرض سياسة تحديد النّسل بسلطة القانون.

توّهم الاستقلال

» أحمد ديركي

يُحكى الكثير والكثير عن استقلال البلاد، فالاستقلال أمر لا بد منه لنشوء أي بلد في العالم ليكون حراً وسيداً لقراره أو قراراته. وإلا كان مستعمَراً، لا قرار له إلا بما يأمره المستعمِر بفعله، والاستعمار نقيض الاستقلال.

وأتت القوانين الدولية للحفاظ على استقلال البلاد، كما أتت الإيديولوجيات الوطنية تستند على مفهوم الاستقلال ليكون ركناً أساسياً في بناء مفهوم الوطنية، التي يشتق منها وطن ومواطن وألف تعبير آخر.

لذا يُعتبر الاستقلال المتضمن للعديد من المفاهيم الأخرى، ومنها السيادة الوطنية، أمراً أساسياً في بناء الوطن. أي بعبارة أخرى لا استقلال= لا وطن.

لكن للاستقلال أبعد من أن يحدد هنا بمقال، وهناك مفاهيم كثيرة، وبخاصة في عالم العلوم السياسية، يدخل مفهوم الاستقلال في صلبها. من هذه المفاهيم، على سبيل المثال لا الحصر، مفهوم السيادة. فالسيادة تتضمن سيطرة الدولة بشكل كامل على كل أراضيها بحدودها السياسية المعترف بها في الأمم المتحدة. وإن كان هناك مستعمِرٌ احتلّ جزءاً من هذه الأرض، حتى لو كانت سنتيمترات مربعة لا كيلومترات مربعة، فهذا يعني فقدان الدولة جزءاً من (سيادتها) على أرضها بحدودها السياسية، ويحق لها وفقاً للقوانين الدولية أن تدافع عن هذه السنتيمترات المربعة القليلة وأن تشنّ حروباً، إن فشلت المفاوضات السلمية، حتى تستعيد هذه السنتيمترات لاستكمال سيادتها، وبهذا تستكمل استقلالها. وما أكثر الأمثلة حول النزاعات الحدودية في العالم، وبخاصة بين دول العالم الثالث. وهي واضحة وجلية في عالمنا العربي بوجود الكيان الصهيوني واحتلاله كامل أراضي فلسطين وأجزاء من الدول العربية المحيطة بهذا الكيان الاحتلالي.

هذا مثال واضح، لكن هناك استقلال (ناقص) غير مرئي يصيب العالم برمّته منذ فترة، ولم نجد من دخل في أعماق هذا الاستعمار الاحتلالي. إنه الاستعمار الاقتصادي!

نعم، العالم يعيش تحت ظل النظام الرأسمالي، بكل أشكاله، من الأكثر تطوراً إلى الأقل تطوراً. فهذه حقيقة لا يمكن نكرانها أينما توجهنا، لكن هذا النظام بذاته يعبّر بطريقة غير مباشرة عن استعمار اقتصادي، وقد أصبح حالياً يعبّر عن استعماره للدول، المقصود دول العالم الثالث بخاصة، بطريقة وقحة. والأمر الغريب أنه لا يوجد من يقاومه، رغم أنه يُفقد الدول استقلالها.

لكل دولة عملتها (الوطنية) المرتبط سعر صرفها بقوانين اقتصادية محددة، جزء من هذه القوانين عالميّ وجزء منها محلّي

يتمثل هذا الاستعمار غير المرئي بالعملة الحاكمة للعالم، أي بالدولار الأمريكي. توضيحاً لهذه المسألة الاستعمارية الخفية المفقدة الدول استقلاليتها، ما يحدث في لبنان والدول المشابهة له إلى حدٍّ ما.

لكل دولة عملتها (الوطنية) المرتبط سعر صرفها بقوانين اقتصادية محددة، جزء من هذه القوانين عالميّ وجزء منها محلّيّ. طبعاً سعر الصرف بالنسبة للدولار أعقد من هذا وله تفرعات متعددة. فتعمل الدول على ضبط الأسعار في أسواقها والتعامل النقدي بالعملة الوطنية، أما تعاملاتها الخارجية فتكون بالدولار لأنه العملة العالمية للتجارة. فيصبح تداول العملة الوطنية داخل البلد هو أحد الأسس في مفهوم الاستقلال. فإن لم تكن العملة الوطنية أحد الأسس في مفهوم الاستقلال، فما من حاجة لها وليكن التعامل محلياً بالدولار!

عند حدوث اختلال في سعر الصرف تتدخل الدولة، على الصعيد الداخلي، لتوازن الأمر محلياً، من رفع الحد الأدنى للأجور إلى فرض ضرائب على الاستيراد أو أي شأن آخر يوازن إلى حد ما الخلل الذي حدث. لكن هناك من يتهرب من هذا الأمر، فيفرض التعامل مع الخلل في سعر الصرف ويترك السوق المحلي خاضعاً لهذا الخلل فارضاً التعامل بالعملة المحلية، فكل يوم يستقيظ المواطن على أسعار جديدة بسبب ارتفاع سعر الدولار، من دون أي تدخل من قبل الدولة لضبط هذا الخلل.

أي أن هذه الدولة فقدت جزءاً من سيادتها، لأن السيادة الاقتصادية جزء من السيادة السياسية، والسيادة الاقتصادية مثلها مثل السيادة على كل الحدود السياسية للدولة.

وهناك دول، وتحديداً، لبنان، الذي ينص دستوره على أنه (نظام ليبرالي)، ولا علاقة لليبرالية به، فقد شرع قانونياً التعامل والتسعير بالدولار! فيدخل المواطن لشراء أي سلعة، حتى لو كانت ربطة خبز، فيجد سعرها بالدولار! وله حرية الاختيار بالدفع بالدولار أو بالعملة (الوطنية)! والسخرية هنا أن الأجور تُدفع بالعملة (الوطنية) والرسوم الحكومية بالعملة (الوطنية)، بينما تصحيح الأجور لا يقترب من مستويات تصحيح الخلل بسعر الصرف!

أي أن لبنان أصبح علناً يفقد جزأين أساسيين من مفهوم الاستقلال، فجزء من أرضه ما زال محتلاً من قبل الكيان الصهيوني، وكل اقتصاده محتلّ من قبل الدولار. فعن أي استقلال نتحدث؟

إنه التوهم بوجود استقلال، والتغنّي بالوهم أكثر خطراً من وعي الاستقلال لأنه يمثل تشويهاً للوعي، ويعمل وكأنه الوعي الصحيح لمفهوم الاستقلال. فمن خلال توهّم الاستقلال يصبح الاستعمار أمكر توغلاً وأكثر قبولاً، فيتحول الاستعمار الواقع من استعمار إلى استقلال متوهّم من خلال هذه العملية التوهّمية.

العـــدد 1076 ـ الأربعـــاء 27 أيـــلول 2023

الاشتراكية
هي مشـــروع لتطـــوير الحـــداثة

» ماهر الشريف

طرح انهيار الاتحاد السوفييتي وإخفاق تجارب بناء الاشتراكية التي عُرفت باسم (الاشتراكية الواقعية) أو (الاشتراكية الفعلية)، في مطلع تسعينيات القرن العشرين، تحدياً فكرياً كبيراً أمام الماركسيين في العالم العربي، واستثار نقاشات غنية بين صفوفهم، تبلور خلالها تياران رئيسيان؛ اكتفى الأول منهما بالتأكيد على أن هذا الانهيار يرجع إلى (إخفاق) في تطبيق (الماركسية-اللينينية) وإلى (مؤامرة) حاكتها الدول الإمبريالية، بينما وجد الثاني منهما، الذي لم ينكر دور العامل الخارجي، أن هذا الانهيار يعبّر عن مظهر من مظاهر أزمة فكرية عامة يواجهها الماركسيون على مستوى العالم، وفرصة لإعادة النظر في تاريخ دخول الماركسية إلى العالم العربي وفي الأسباب التي حالت دون نجاح الماركسيين العرب في إعادة إنتاجها بصورة مستقلة. وسيسعى هذا المقال إلى التوقف عند مواقف هذا التيار الثاني.

دخول الماركسية إلى العالم العربي

يرى سمير أمين أن الماركسية في البلدان العربية (تُرجمت ولم تُعرّب)، و(عجزت عن إيجاد وسائل الربط بالأصول المحلية)، مقدّراً أن قضية الأصول المحلية تحتل موقعاً مركزياً في كل محاولة لإعادة إنتاج الماركسية بصورة مستقلة. فالماركسية (الأصلية) نفسها لم توجد إلا بعد استناد ماركس إلى مصادر أوربية ثلاثة، حددها أنجلز ولينين في الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، والاقتصاد السياسي الإنكليزي والاشتراكية الفرنسية (الطوباوية). كما كان التراث الشعبوي للحركة الثورية الروسية أحد مصادر الماركسية التي بلورها لينين ورفاقه في الأوضاع الخاصة لروسيا القيصرية.

قبل ثورة أكتوبر في سنة ١٩١٧، وتأسيس الكومنترن في سنة ١٩١٩، بقي الاهتمام العربي بالماركسية محدوداً، ومقتصراً على عدد ضئيل من المثقفين العرب، ومن أبرزهم المصري سلامة موسى (١٨٨٧-١٩٥٨)، الذي حاول الجمع بين أفكار برنارد شو الإصلاحية وأفكار كارل ماركس الثورية، وشارك في سنة ١٩٢٠ في تأسيس الحزب الاشتراكي المصري، ليكون جمعية اشتراكية غايتها نشر الوعي وتمهيد الطريق أمام الاشتراكية، لكنه رفض فكرة انضمام هذا الحزب إلى الكومنترن وتغيير اسمه إلى الحزب الشيوعي المصري.

دخلت الماركسية إلى العالم العربي عن طريق الأحزاب الشيوعية، التي راحت تتشكّل، منذ مطلع عشرينيات القرن العشرين، في عدد من البلدان العربية. وقد انشدّت هذه الأحزاب، منذ ظهورها، إلى (الماركسية السوفيتية)، بحيث تعرّفت إلى الماركسية في مرآة (اللينينية)، ولكن بعد أن كانت هذه (اللينينية) قد فقدت روحها الديالكتيكية، وتحوّلت، على أيدي ستالين، إلى عقيدة جامدة وباتت ملزمة لجميع فروع الكومنترن.

وخلافاً لما قدّره بعض المحللين، فإن انشداد الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية إلى هذه (الطبعة) السوفيتية من الماركسية لم يكن تعبيراً عن (تبعية) فرضها (مركز) قوي وارتضتها (أطراف) ضعيفة، ذلك أن المسألة كانت، في الواقع، أعقد بكثير من هذا التفسير التبسيطي. فالأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، مثلها مثل عشرات الأحزاب الشيوعية في مناطق العالم المختلفة، كانت مقتنعة قبل سقوط تجربة (الاشتراكية الفعلية) بأن تلك (الطبعة) السوفيتية من الماركسية كانت تجسد، ليس على مستوى النظرية فحسب بل وعلى مستوى التطبيق كذلك، (صحيح) الماركسية، وكانت متأثرة بمنطق عالمي ساد صفوف الحركة الشيوعية العالمية واستند إلى الأفكار الرئيسية التالية: إن ثورة اكتوبر، التي أقامت أول دولة اشتراكية في العالم، قد افتتحت عصراً جديداً هو عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على صعيد العالم؛ إن قيام النظام الاشتراكي العالمي، بعد الحرب العالمية الثانية، قد عزّز التحوّل المستمر في موازين القوى العالمية لصالح الاشتراكية وجعل الرأسمالية تواجه أزمة عامة ستتفاقم حدتها مع الوقت؛ إن نجاحات الاتحاد السوفيتي ومكتسبات (الاشتراكية الفعلية) قد عمقا المحتوى الاجتماعي لحركة التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا، وجعلاها تصبح جزءاً من الثورة الاشتراكية العالمية.

لقد أدركت الأحزاب الشيوعية أن المرحلة التي تمر بها البلدان العربية هي مرحلة النضال ضد الامبريالية ومشاريعها في المنطقة، وخصوصاً المشروع الصهيوني، والتحرر من علاقات التبعية للمراكز الرأسمالية العالمية وبلوغ التقدم، وهي الأهداف التي احتواها مفهوم (الثورة الوطنية الديمقراطية) الذي تبنّته. ومع أن هذه الأحزاب لم تضع هدف الاشتراكية كهدف مباشر على جدول أعمالها، إلا أنها رأت أن خصوصية هذه (الثورة الوطنية الديمقراطية) ترجع إلى (سمة العصر)، المتميّز بـ (الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على الصعيد العالمي). وعلى هذا الأساس، تعاملت الأحزاب الشيوعية العربية مع مفهوم (التقدم) من زاوية كونه (تقدماً اجتماعياً)، وراهنت على أن تؤدي الإجراءات التي اتخذتها أنظمة البرجوازية الوطنية، التي تحالفت مع الاتحاد السوفيتي ووصفت بـ (التقدمية)، كالتأميم والإصلاح الزراعي والتصنيع الثقيل والتعليم الجماهيري، إلى توسيع حجم الطبقة العاملة وتوليد علاقات إنتاج جديدة، بما يساهم في تجميع شروط الانتقال إلى الاشتراكية.

الماركسية تبقى حيّة.. لكنها تحتاج إلى ترهين

بقي أنصار هذا التيار الثاني مقتنعين بأن الأزمة الفكرية العامة التي يواجهها الماركسيون على مستوى العالم لا تعني أن نقد الماركسية للنظام الرأسمالي قد فقد أهميته وراهنيته، ذلك أن الماركسية هي، في التحليل الأخير، حقل علمي وفلسفي، نقدي وتحرري، افتتحه كارل ماركس وقُدمت فيه على مدى أكثر من قرن ونصف القرن مساهمات عديدة ساهمت في كشف آليات الاستغلال الرأسمالي واجتهدت في تحديد سبل تجاوزها. ونظراً إلى أن الحياة تبقى في تطوّر دائم، فإن هذا الحقل سيبقى مفتوحاً على مساهمات جديدة أخرى، تسعى إلى استيعاب الظواهر الجديدة التي يشهدها عالمنا، كظاهرة العولمة المتسارعة، التي تتم في ظل تفاوت كبير يتعمق في مستوى التطور بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وهي ظاهرة تختلف، في ظروفها وآلياتها، عن تصوّرات ماركس للتاريخ الذي يتحوّل بفعل الرأسمالية إلى تاريخ عالمي متجانس؛ والأطروحات الكلاسيكية عن الإمبريالية، التي خلفها كلٌ من لينين وبوخارين وروزا لوكسمبورغ، لم تعد قادرة على تفسير أشكال السيطرة العالمية الجديدة، كالسيطرة التكنولوجية أو السيطرة عبر المديونية والتبعية المالية؛ كما أن التحوّلات العميقة التي طرأت على بنية الطبقة العاملة مع دخول العلم كقوة مباشرة في الإنتاج وتطوّر المعلوماتية والأتمتة ستدخل تغيّراً جذرياً

على مفهوم القوى الاجتماعية التي ستحمل مشروع البديل الاشتراكي الثوري.

عجز الماركسيون العرب عن إعادة إنتاج الماركسية بصورة مستقلة

باستثناء عدد قليل جداً، سعى إلى تقديم إضافة عربية مستقلة في الحقل الذي افتتحه كارل ماركس، مثل سمير أمين ومهدي عامل (حسن حمدان) وياسين الحافظ والياس مرقص وعبد الله العروي، بقي الماركسيون العرب، عموماً، بسبب ارتهانهم إلى (الماركسية السوفيتية)، عاجزين عن إعادة إنتاج الماركسية بصورة مستقلة. ويعود هذا العجز، في المقام الأول، إلى انقطاع الماركسية في العالم العربي، عند ظهورها على يد الأحزاب الشيوعية، عن أفكار التنوير بقيم الحداثة وسبل بلوغها، التي حملها تياران، تيار إصلاحي ديني، وتيار ليبرالي علماني. فقد سلط المعبرون عن هذين التيارين الأضواء على أسباب تأخر المجتمعات العربية، وفي مقدمها الجهل، الذي أدى إلى تناسي الفرق بين ما هو جوهري وما هو غير جوهري في الدين وإلى بروز التعصب، وكذلك الاستبداد، ولا سيما السياسي منه، الذي يولّد الظلم والفساد والتضييق على أصحاب الأقلام. ومن منطلق قناعتهم بأن الحداثة التي ولدت في الغرب، وساهمت الرشدية اللاتينية في تمهيد الطريق لها، باتت مع الوقت مكتسباً إنسانياً كونياً، سعوا، بغية تجاوز أسباب التأخر، إلى إشاعة القيم التي مكّنت (الآخر) من التقدم وإقامة مجتمعات حديثة، ومن أبرزها الحرية الفردية، والمعرفة العقلانية، والعدل بصفته (أساس الحكم والعلاقات بين الناس)، والمساواة بحيث يكون جميع الناس (متساوين أمام القانون)، والوطنية بحيث يتحد الناس، بغض النظر عن أديانهم وطوائفهم ومذاهبهم، في الولاء للوطن، وفصل الدين عن الدولة، وحب العمل والكد باعتبارهما (مصدر الثروة) في المجتمع. ولم يكتفِ المعبرون عن هذين التيارين بالتبشيرِ التنويري بقيم الحداثة، بل انخرطوا بنشاط في العمل من أجال مكافحة الأمية، وتعميم التعليم الحديث، وتصدوا لمهمة تحديث اللغة العربية وجعلها قادرة على استيعاب المصطلحات الحديثة، فألفوا المعاجم اللغوية والموسوعات العربية الأولى، كما قاموا بدور ريادي في تأسيس الصحافة وتشكيل الجمعيات الثقافية والاجتماعية.

لقد أشعل المعبرون عن أفكار التنوير، في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، شرارات ثورة ثقافية حقيقية، لكنها لم تجد من بعدهم من يغذيها بالوقود، بحيث ظلت قيم الحداثة التي بشروا بها معلقة في فراغ ولم تترسخ في المجتمعات العربية، وتواصل، في المقابل، لصق مظاهر التحديث البرّاني على سطح هذه المجتمعات. فالاستعمار الأوروبي، الذي سيطر على معظم البلدان العربية، لم يكن معنياً بنقل المجتمعات العربية من التقليد إلى الحداثة، ولم يمتلك التجار والملاكون العقاريون الذين وقفوا على رأس الحركة الوطنية الاستقلالية الجرأة الكافية للذهاب بعيداً على طريق قد تشكّل تهديداً للعلاقات التقليدية التي كانت تضمن مصالحهم الطبقية وتكفل استمرار هيمنتهم الاجتماعية، فاكتفوا بتبني بعض إجراءات تحديثية طاولت البناء السياسي للدولة. أما القوى الجديدة التي صعدت إلى السلطة، في مرحلة ما بعد الاستقلال، وضمت ممثلي الفئات الاجتماعية الوسطى من الضباط والمعلمين والموظفين، فلم تدرك حقيقة أن تعزيز الاستقلال السياسي وإدخال بعض تحديثات على البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتبني (علمانية) ملتبسة، هي إجراءات لا تضمن وحدها نقل المجتمع من حالة التأخر إلى حالة التقدم، وخصوصاُ بعد أن تعاملت هذه القوى مع قيم الحداثة، كالحرية والمساواة، بصورة مجتزأة بما أفرغها من معانيها الحقيقية، إذ نظر ممثلوها إلى الحرية باعتبارها حرية الأوطان فحسب، ورأوا في المساواة وسيلة للحد من التفاوتات الاجتماعية بين الطبقات ولم يروا فيها أساساً لإقامة دولة مؤسسات يكون جميع المواطنين فيها متساوين أمام القانون.

الاشتراكية تتبلور في رحم الرأسمالية وتنجم عن تطوّر الحداثة

أثبت الانقلاب الذي شهده العالم في مطلع تسعينيات القرن العشرين، والذي تزامن مع فشل المشاريع التنموية العربية، أن الاشتراكية لا يمكن أن تتجمع شروطها سوى داخل رحم الرأسمالية وليس بالقطيعة معها، وأن الاشتراكية هي مشروع لتطوير الحداثة، وذلك بغض النظر عن أشكال وطرق بلوغ ذلك؛ أما (ما بعد الحداثة) فلعلها تكون (المجتمع الشيوعي) الطوباوي الذي تخيّله كارل ماركس ورسم خطوطه العريضة. وفي هذا السياق، رأى سمير أمين أن مشروع الاشتراكية المستقبلي يجب أن يستند إلى ما حققته الرأسمالية ليس في المجال المادي فحسب، بل أيضاً في مجالات أخرى تشمل مفاهيم حديثة مثل الحرية الفردية والديمقراطية السياسية، بحيث تطوّر الاشتراكية هذه المفاهيم وتعطيها مضامين أغنى وأشمل. بينما أشار عبد الله العروي إلى ما معناه أن المهمات المنوط تحقيقها تاريخياً بالبرجوازية الوطنية العربية، بما فيها مهمة استيعاب الفكر العربي المفاهيم الحديثة التي روّج لها رواد التنوير العربي، ستظل مطروحة على جدول الأعمال العربي مهما تأخر إنجازها، وأنه كلما تأخر إنجاز هذه المهمات ضعفت فاعلية المجتمع العربي ككل.

أدركت الأحزاب الشيوعية أن المرحلة التي تمر بها البلدان العربية هي مرحلة النضال ضد الامبريالية ومشاريعها في المنطقة، وخصوصاً المشروع الصهيوني، والتحرر من علاقات التبعية للمراكز الرأسمالية العالمية وبلوغ التقدم، وهي الأهداف التي احتواها مفهوم (الثورة الوطنية الديمقراطية) الذي تبنّته. ومع أن هذه الأحزاب لم تضع هدف الاشتراكية كهدف مباشر على جدول أعمالها، إلا أنها رأت أن خصوصية هذه (الثورة الوطنية الديمقراطية) ترجع إلى (سمة العصر)، المتميّز بـ (الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على الصعيد العالمي)

وعليه، صار أنصار هذا التيار الثاني يرون أن من واجب الماركسيين العرب، الطامحين إلى الاشتراكية، أن يفردوا، في المرحلة الراهنة، مكانة خاصة في مشروعهم للترويج لقيم الحداثة وسبل بلوغها، من خلال التركيز على إقامة دولة القانون، وتحقيق الفصل الكامل بين السلطات، وضمان الحريات العامة والفردية، ومبدأ التداول السلمي للسلطة، وكفالة حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، والاحتكام إلى سلطان العقل وفصل الدين عن الدولة، والاعتراف بتعددية الأديان والمذاهب والقوميات في المجتمعات العربية، وبث روح المواطنة فيها عبر القضاء على كل الولاءات التقليدية، العائلية والمناطقية والطائفية، وجعل الولاء للوطن وحده، وتأمين حرية الصحافة واستقلالها، ورفع وصاية الدولة عن النقابات والمنظمات الجماهيرية.

بيد أن الماركسيين العرب لا يمكنهم الاكتفاء بالسعي إلى تكريس قيم الحداثة في المجتمعات العربية، بل عليهم، في طموحهم إلى الاشتراكية، أن يعملوا على تعميق محتوى هذه القيم، وذلك من خلال التعامل، مثلاً، مع الديمقراطية بصفتها قيمة متعددة الأبعاد، لا تقتصر على بعدها السياسي بل تنطوي كذلك على بعدين اقتصادي واجتماعي، ذلك أن الديمقراطية تظل منقوصة ما لم ترتبط بالتقدم الاجتماعي، كما أن المكتسبات الاجتماعية غير المرتبطة بالديمقراطية السياسية تظل عرضة للتبديد، كما بيّنت تجارب العديد من البلدان العربية. ومن ناحية أخرى، ونظراً لأن النضال العربي ما زال ينطوي على بعد وطني قومي، يتمثل في النضال من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وتصفية الوجود العسكري الأجنبي، وضمان تحكم الشعوب العربية بثرواتها الطبيعية، وقيام اتحاد عربي ديمقراطي بين دولها، يصبح من واجب الماركسيين العرب أن يربطوا، ربطاً جدلياً، بين مهمات التغيير الاجتماعي الديمقراطي، من جهة، ومهمات التحرر الوطني والقومي، من جهة ثانية، وذلك من منطلق أن ضعف المجتمعات العربية داخلياً هو الذي يستجر، ويسهّل، التدخل الخارجي في شؤونها والعدوان عليها واحتلال أراضيها والسيطرة على ثرواتها، كما أكد ياسين الحافظ، وعلى اعتبار أن الأوطان الحرة السيدة تحتاج إلى المواطن الحر الذي يشعر أنه سيد نفسه في وطنه.

وختاماً، واستناداً إلى كل ما ذُكر سابقاً، يصبح من المشروع التساؤل: هل ما زال مفهوم الثورة مفهوماً وظيفياً فاعلاً في ظل الأوضاع العربية والدولية الراهنة، أم أن هذه الأوضاع تفرض العودة إلى مفهوم الإصلاح والتعامل، تالياً، مع التغيير بصفته عملية طويلة النفس ستمر بمراحل متعددة وتتخذ أشكالاً متنوعة؛ وهو تغيير لن يقتصر على الحيز السياسي والاجتماعي، بل سيطول العقليات والذهنيات، بما فيه نظام القيم السائد في المجتمعات العربية، وأنماط السلوك المنتشرة فيها.

الحيّ المتمسّك بتلابيب الميت

إبراهيم الحامد

قال ماركس: (إلى جانب مصائب العهد الحديث، يرهقنا الكثير من المصائب الموروثة، التي لا تزال قائمة، بسبب أن أساليب الإنتاج العتيقة البالية، وما يلزمها من علاقات اجتماعية، وسياسية، متقادمة العهد، لا تزال تحيا حياة بلادة وخمول. فنحن لا نعاني من الأحياء فقط، بل من الأموات أيضاً. الميت يمسك بتلابيب الحي!). ويقول نجيب محفوظ: (لكل عصر جاهليته ونحن اليوم نجمع جاهلية كل العصور)، فما أقرب هذه الأقوال مما نعايشه اليوم!!

وتبعاً للقانون العلمي الماركسي (نفي النفي)، الذي بموجبه يخرج الجديد من أحشاء القديم، ومن المفترض أن ينتهي القديم ويتلاشى، مثال البذرة التي توضع في الأرض، وفي حال توفر الظروف المناخية للإنبات من ماء وهواء وضوء، تخرج نبتة تنفي البذرة، وتزهر النبتة لتثمر كميات من البذور الجديدة. إلا أنه أحياناً ونتيجة عدم توفر تلك الظروف تتشبث القشور بالنواة وتكظّ على البراعم وتمنعها من النمو وإنتاج الجديد، فشبه ماركس ذلك بـ(الميت الذي يمسك بتلابيب الحي) ويمنع الإنتاج والتجديد، وهذا ما حدث للمجتمع البشري في منطقة الشرق الأوسط، فقد أظهرت الأحداث هشاشة دولها وخاصة في النصف الأخير من القرن العشرين، وذلك بسبب أنظمتها المتقنّعة بقناع الدولة الوطنية ودولة المواطنة ، وهي تديرها عملياً بعقلية وآلية المجتمع الأهلي والقبلي والديني، وذلك بسبب تجذّر نمط العلاقات الاجتماعية المبنية على ثلاثية (العقيدة - القبيلة - الغنيمة) – التي أشار إليها المفكر محمد عابد الجابري – في عقلية وذهنية المجتمع الشرقي، ذاك الإرث التاريخي المتناقل مع الأجيال من الأزمان السحيقة مروراً بمرحلة الإمبراطوريات الميثولوجية الدينية والإثنية المتعاقبة على الشرق الأوسط، التي جعلت من ذلك الثالوث منظّماً ومحدّداً للعلاقات الاجتماعية فيما بين الكتل البشرية في الشرق الأوسط،، واستمرت حتى ما بعد بناء الدولة القومية، التي تميزت بإقصاء الآخر وحرمانه من المشاركة في إدارة الدولة كشريك وطني، والتفاخر بالانتصار عليه وصهر ثقافته، وظلت عقول شعوبها أسيرة الشعور بالغبن لدى المظلوم، والتعالي الشوفيني لدى المتسلط، ولم يتمكن حتى المفكر النهضوي والحداثوي والعلماني فيها من قطع الصلة مع تلك العصبية القبلية والقومية وعقلية الفزعة ومناصرة ذوي القربى، بغض النظر عمّا إن كانوا ظالمين أو مظلومين، وإظهار الكرم والرقي الاجتماعي على أنه يكمن في سعة المضافات وعدد مناسف الطعام والذبائح التي يقدمونها (للطبقة الرفيعة من السادة)، في الوقت الذي يتضور فيه الملايين من الناس المحيطين بهم جوعاً، لذا لم تواكب نظمهم ودولهم التطور والتقدم في بقية الأمم في المجال العلمي والثقافي والسياسي والاقتصادي والعدل الاجتماعي، وفشلوا في بناء المجتمع المدني والعلاقات الاجتماعية المدنية وقبول الآخر المختلف ثقافياً في إطار الدولة الوطنية والمواطنة الجامعة، أسوةً بالدول العلمانية المدنية المتقدمة، وكانت ضريبة ذلك الفشل وما تدفعه بلدان شرق الأوسط عامة والعربية بخاصة اليوم، واستغلال القوى الخارجية لها واحتلالها وسرقة خيراتها، التي حُرمت شعوبها منها طيلة المراحل التاريخية الماضية.

فما الذي دفع بالقبلية والمذهبية الدينية لتنافس الدولة الوطنية اليوم؟

أقول: قد كان بالإمكان تجاوز شوفينية العصبية القومية والقبَلية والدينية المذهبية فيها، لولا أن القوى السياسية، وبضمنها القوى اليسارية، في زمن تشكّل الدولة القومية وتأسيسها، وخاصة تلك التي استولت على السلطة عبر الانقلابات واستقوائها بقوى خارجية، قد أظهرت نفسها بقناع ونهج قومي وعلماني من جهة، وسلكت في الواقع آليات ورسخت الموروث القبلي والعشائري والديني المذهبي، وتركته ثابتاً في اللاشعور الجمعي من جهة أخرى، وتبنيها نهجاً فكرياً وثقافياً كعقيدة واحدة في مجتمع متعدد الثقافات والإثنيات والديانات والتيارات الفكرية، إضافة إلى إغفالها وتناسيها بناء الدولة الوطنية والمواطنة، التي بموجبها كان يمكن تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد ومكونات المجتمع المتعدد الثقافات، تلك الممارسة دفعت بمارد (العقيدة - والقبيلة - والغنيمة) والتعالي الشوفيني من جهة، والمظلومية من جهة أخرى، ليتضخم ذلك في قمقم اللاشعور، ويكسر عنقه ويخرج ليحكم المجتمع اليوم، في ظل حرب كونية وصراعات نفوذ القوى العظمى العالمية على تركة الشرق الأوسط عامة والبلدان العربيةً بخاصة على غرار توزيع تركة الإمبراطورية العثمانية في بداية القرن العشرين المنصرم. وما يحز في النفس هو وجود (قوى يسارية) ما زالت تؤمن في هذا العصر بـ(عجر وبجر) الماضي العفن!! وتعول على مجتمع (العقيدة والقبيلة والغنيمة) لتنجز التحرر الوطني والاجتماعي وتصون وحدة الوطن.

لا شك أني أتفهم أهمية الحفاظ على الموروث الشعبي الأهلي من ثقافة وقيم أخلاقية إنسانية إيجابية، وهي تشكلت في المجتمع القبلي العشائري في ظروف بيئية واقتصادية واجتماعية خاصة به، ولا شك أنها مطلوبة اليوم في إطار قضايا وعلاقات اجتماعية أهلية، وبما يحافظ على السلم الأهلي والتعاضد في الملمات الاجتماعية الأهلية، ولكن ألا يكون متقدماً على النهج الوطني العام. ولا يصح اليوم وفي هذا العصر المتطور علمياً وتكنولوجياً الرهان على النهج القبلي والعشائري لإدارة الأزمة المعقدة والمركبة، فذلك يساهم – بدراية من (شيوخه) أو دون درايتهم - في تفتيت المفتت وتخريب المخرب وتجويع المجوع وتشريد المشرد وقتل المقتول! فقد بات لكل عشيرة عدة شيوخ وكل شيخ يستقوي على الآخر بقوة خارجية أو داخلية، ولا يخفى على أحد أن العائلة الواحدة، التي قد لا تتجاوز أربعة أشخاص، هي متنوعة في الآراء والمواقف السياسية والانتماءات الفكرية والسياسية، فما بالك بتنوع ذلك في إطار العشيرة والقومية؟ فلا العشيرة ولا القومية ولا الدين يمكن لها أن تجمع المنتمين لها حول موقف سياسي وفكري موحد في الدولة الوطنية الجامعة، إنما الأحزاب السياسية بغض النظر عن توجهاتها وأينما كانت، هي، وحدها، القادرة على حشد منتسبيها حول موقف واحد، وهي وحدها القادرة على توحيد الصف الوطني حول الثوابت الوطنية الجامعة، لأن قيادة كل حزب – ومهما كان حجمه - هي من تمثل جزءاً من المجتمع على اختلاف انتماءاتهم القومية والدينية والعشائرية، ولا يخفى على عاقل توزع افراد العشيرة الواحدة فيما بين الميليشيات المسلحة المتنوعة والمتصارعة على امتداد الوطن، بينما أعضاء كل حزب يلتزمون بقرارات حزبهم وتوجهاته، التي عبرها يمكن أن تتحقق الوحدة الوطنية بين مختلف المناهج الفكرية والثقافية وعبر حوار جدي وعلى قاعدة بناء الثقة فيما بين الجميع وبضمانات دستورية. لذا وفي هذا اليوم الذي تعيش فيه شعوب منطقتنا عامة والشعب السوري بخاصة في أتون حرب كونية طال أمدها، وأحرقت الأخضر واليابس، ودمرت الحجر والشجر، وراح ضحيتها دم مئات الآلاف والملايين المشردين والنازحين والجياع، يتحمل مسؤوليتها جميع القوى السياسية وكلٌّ حسب موقعه وإمكانياته في وقف هذا النزيف البشري والاقتصادي، ولن يكون هناك غالب، الجميع سيكون مغلوباً، فمن يستقوى بالغريب ليتغلب على الشريك الوطني الآخر، سيأتي من يتغلب عليه وبالأسلوب نفسه، فلا استقرار بوجود قوى عالمية وإقليمية متداخلة في الصراع على الوطن، ولا استقرار في الاعتماد على مكونات ما دون الوطنية كالعصبيات العشائرية والدينية المذهبية، ولا استقرار ولا حل ما لم ينسَ كلُّ طرفٍ الماضي، وما

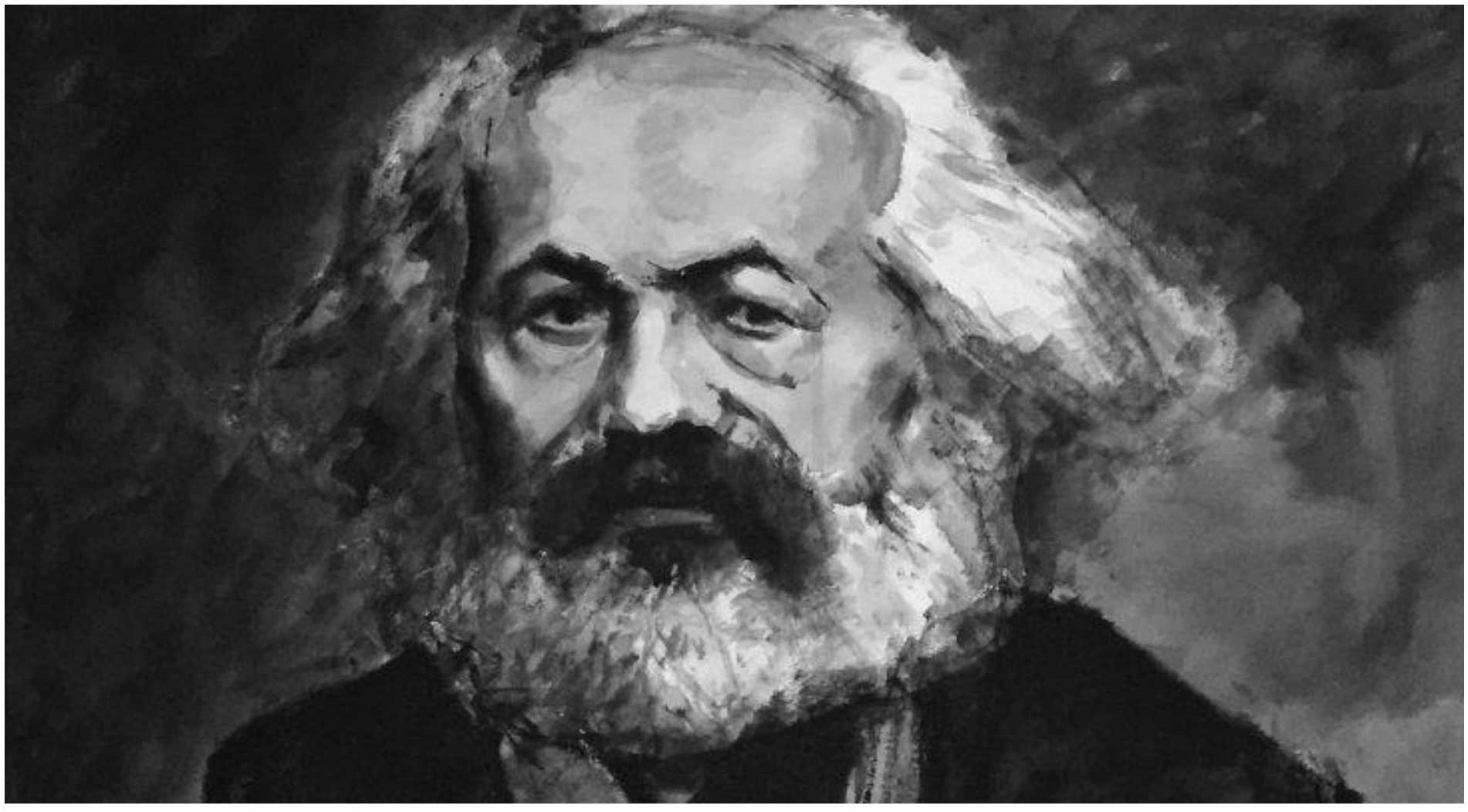

لم يجعل البوصلة الوطنية موجّهاً له، وما لم يعترف بوجود الشريك الوطني الآخر ويقبل بواقعه الحالي و الحوار معه، ولا استقرار ولا وقف لنزيف الدم ما لم يتوحد السلاح في جيش وطني واحد بعيداً عن المحسوبيات القومية والحزبية والدينية والعشائرية، ويجب أن يكون الجيش حامياً لكل مكونات المجتمع ولحدود الوطن.

فهل يعقل أن نمر اليوم بما مر به أغلب شعوب الأرض في عصور الكهوف وعصور القرون الوسطى؟ فنحتمي بالعباءة العشائرية بدل السقف الوطني الجامع؟ وهل يعقل أن نلتف حول العصبية القبلية والمذهبية الدينية بدل التيارات الفكرية المتنورة والديمقراطية والتقدمية الجامعة لما فيه خير الإنسان كإنسان على قدم المساواة؟

وما الذي قدمته لنا مشاريع الدولة الدينية والقومية منذ ظهورها، سوى إقصاء الآخر؟ كما أنها شحنت النفوس بالحقد والضغينة كمن ينفخ البالون الذي سرعان ما ينفجر فور ملامسته جسماً آخر يساعده على ذلك، وشكلت واقعاً غير قادر على إنتاج ما يُصلح من شأن واقعنا المأزوم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ولقد وقع الماركسي العربي في تلك المصيدة، حين أولى فهم فلسفة ماركس وجدليتها المادية والتاريخية نظرياً على قدرة فهمه للواقع المعيش واحتياجاته، وظل كالحيّ المتمسك بتلابيب الميت من التراث والشعارات القومية تقرّباً من الأحزاب البرجوازية القومية، دون أن يبحث فيما يجدد فهم ماركس وفكره ونهجه بما يناسب واقعه الاقتصادي والاجتماعي، لذلك لم تتوسع القاعدة الشعبية وجماهيرية التيار الماركسي العربي حتى بين الشعوب والطبقات المضطهدة في المنطقة العربية –رغم أن الماركسية هي إيديولوجية ثورية لأجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والانتصار للطبقة والشعوب المضطهدة – ولهذا ظل معظم المفكرين العرب والسياسيين ونظمهم المعاصرة يعيشون في قوقعة التراث والتبعية للفكر الليبرالي الغربي ونظرياته الأكثر قرباً لمصالحه الضيقة والمادون الوطنية .

والمؤسف في الأمر اليوم إصابة التيارات والأحزاب العلمانية اليسارية والماركسية في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً بالعقم والجمود السياسي، وتعاملت مع الواقع بما يشبه تعامل التيارات الدينية والقومية من حيث اعتمادها على الجمود الإيديولوجي والعقائدي، وظلت أسيرة عقلية ونظرية المؤامرة، وكأني بها تأمل من العدو الفكري والوطني والطبقي، أن يكف عن رسم المخططات التي تحقق مصالحه وأطماعه في المنطقة، من دون مواجهة ومقاومة ذلك بكل الوسائل، وأرى أن تلك التيارات تبعد بذلك نفسها عن عناء نقد ذاتها لتريح نفسها من جهة، ومن جهة أخرى تحميها من عواقب مهام ووضع برامج عمل نضالية، تنسجم مع الواقع الوطني والاجتماعي المعاصر وتلبي متطلباتها واحتياجاتها الملحة.

فيينا/ الأربعاء ٦ أيلول ٢٠٢٣

ما العمل لتجاوز هذا الواقع المرير والمأزوم جداً؟

أعتقد بأنه ما زال هناك فسحة أمل وتفاؤل بما يمكن أن تبادر فيها القوى السياسية اليسارية عامة والشيوعية بخاصة، بفعل صغير يؤثر في عمق اللاشعور الجمعي، من شأنه أن يحدث التغيير المنشود، والذي يشبه توسع الدوائر التي يحدثها رمي بحصة في بركة الماء الراكدة، أو ما يسمى في علم الفيزياء والفلسفة بنظرية (تاثير الفراشة) التي تقول: (رفرفة جناح فراشة في الصين قد تنتج عنها فيضانات وأعاصير ورياح هادرة في أبعد ما يمكن من الأماكن في أمريكا أو أوربا أو إفريقيا).

وأول هذه المبادرة هو تجاوز المحددات التي كانت تتحكم بالعقل السياسي عبر تاريخ طويل ولم تثمر ما كان مأمولاً منه، والانتقال إلى مرحلة بناء عقد اجتماعي جديد يؤسس لبناء مجتمع يستند على قيم وقوانين المواطنة الجامعة، التي تتجاوز الهويات الفرعية وتحافظ على التنوع الثقافي وتحقق العدالة الاجتماعية، وكركن أساسي لبناء الدولة الديمقراطية المدنية العلمانية، والتي تؤمن بالمساواة في المشاركة السياسية أفراداً ومكونات ثقافية، وتؤمن بالمساواة فيما بين الجميع في الحقوق والواجبات والحريات.

باللَّه يا قومنا.. هبُّوا لشأنِكم!

» عبد الرزاق دحنون

وكأني أستذكر مع الدكتور عبد الرحمن الشهبندر قول الشاعر الماجد إبراهيم اليازجي في قصيدته المشهورة التي يقول فيها:

تَنَبّهوا
وَاستَفيقوا أَيُّها العَرَبُ
فَقَد طَمى الخَطبُ حَتّى غاصَت الرُّكَبُ
باللَّه
يَا قَومَنا
هُبُّوا لشأنكُمُ
فَكَم تُنَادِيكُمُ الأَشعارُ وَالخُطَبُ!

وعبد الرحمن الشهبندر من الشخصيات الفكرية السياسية الهامة المؤثرة في تاريخ الفكر النهضوي العربي الحديث، فقد كان يجمع ما بين الشعور الوطني الوقاد والمعرفة المستنيرة والممارسة الهادفة إلى تحرير الإنسان والوطن، وتحرير العقل والفكر من الأوهام، وتحرير الأرض من الاستعمار، وهذا ما تظهره سيرة حياته، وكذلك مؤلفاته المنشورة والتي تضم كتاباته الفكرية والتاريخية ومذكراته الشخصية وبعض خطبه. وقد صدرت له عن وزارة الثقافة السورية المؤلفات التالية:

١- كتاب (المقالات) جُمعت فيه مقالاته المنشورة في المجلات والجرائد السورية والعربية.

٢- كتاب (القضايا الاجتماعية الكبرى في العالم العربي) الصادر لأول مرة عن مجلة المقتطف عام ١٩٣٦. وهذا الكتاب هو موضوع مقالنا.

٣- كتاب (تاريخ الثورة الوطنية السورية) الصادر عام ١٩٣٣.

٤- كتاب (مذكرات وخطب الدكتور عبد الرحمن الشهبندر).

يمكننا القول إن كتاب (القضايا الاجتماعية الكبرى في العالم العربي) وضعه سياسي مفكر، ليقدم من خلاله تصوره للمجتمع الذي يُناضل في سبيله أو يدعو إليه. وربما يعود الفضل للدكتور الشهبندر في أنه أول سياسي عربي تقدَّم ببرنامج أو تصور فكري، لما يُناضل من أجل تحقيقه. جاء الكتاب في عشرين مقالاً منشوراً في مجلة المقتطف ما بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٥. يستعرض في هذه المقالات أسس العمل السياسي كما كانت في زمانه، ويدرس جميع أشكال الحكم التي وجدت قديماً وحديثاً، باحثاً عن نمط سياسي يليق بأصلح أشكال الحكم في الوطن العربي، معتمداً على ثقافته الواسعة من ناحية، وتجربته الشخصية في العملين السياسي والفكري من ناحية ثانية، ناظراً إلى العالم العربي على أنه وحدة حضارية ثقافية متفاوتة في درجات التطور، مثلما هي مختلفة في المميزات المحلية، لكنها مجتمعة على قاعدة واحدة، أو في إطار واحد، هو إطار اللغة والتاريخ والعقيدة والمصلحة، فما يجمع الشعوب العربية أكثر مما يُفرقها.

ثمة إذاً وحدة تحتوي التعدد، وتعدد لا يُضيّع الوحدة، ولهذا لم يكن مشروع الوحدة العربية مشروعاً خطابياً أو حلماً مستحيلاً، بل هو مشروع سياسي واقعي ممكن وضروري. ممكن لأن عناصره متجسدة في الواقع، وضروري لأنه لا مكان للعرب في العالم المعاصر إلا بتحقيقه. فهو السبيل لنهضة العرب في عالم يقوم على الكيانات الكبرى، وربما كانت هذه النظرة إلى الوحدة ما تزال صالحة إلى اليوم.

وعلى كل حال، يبدو الدكتور الشهبندر في مشروعه السياسي، ومن خلال كتابه هذا، يُجدّد دعوته للإصلاح على قاعدة المدنية الحديثة فيقول: أهمّ الغايات التي ننشُدها في معالجة هذه القضايا هي الإصلاح في الوطن العربي. ومن هنا يؤكد: أن الإصلاح على قاعدة المدنية الحديثة، بدءاً من علاقة الرجل بالمرأة، ووصولاً إلى مفهوم الدولة، وشكل نظام الحكم المُرتجى، مروراً بشكل التنظيمات السياسية والفكرية والعقائدية. وكتاب (القضايا الاجتماعية الكبرى في العالم العربي) هو تصوره وبرنامجه السياسي والفكري لهذه العملية الاجتماعية السياسية. يؤكد هذا في مقدمة كتابه، فيقول: أرجو أن يلاحظ القارئ أن الرأي الذي ننتهي إليه من بعد ما ندعمه بالحجة هو في الغالب رأي أعتقد بصحته من جراء تجارب مرت بنا منذ نحو جيل كامل، فإذا قُدّر لنا أن نخدم قضيتنا المشتركة بما نستخلصه من

ضريح عبدالرحمن الشهبندر في دمشق

من هو عبد الرحمن الشهبندر؟

سياسيّ سوريّ (٦ تشرين الثاني ١٨٧٩ - اغتيل في ٦ تموز ١٩٤٠) درس الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت وتخرّج فيها عام ١٩٠٦. اتصل ببعض معارضي الحكم العثمانيّ مثل عبد الحميد الزهراوي في بداية شبابه محارباً تصرّفات جمال باشا السفّاح، وقد تولّى في مصر رئاسة تحرير جريدة الكوكب، وتركها بعد أن تبيّنت له تبعيّتها للسياسة الإنكليزيّة، ومن ثمّ ساند ثورة الشريف حسين ضد العثمانيّين. في الحكومة السورية التي ترأسها هاشم الأتاسي في أيار ١٩٢٠، تسلّم الشهبندر وزارة الخارجيّة السورية التي سقطت بدخول الفرنسيّين وفرضهم الانتداب على سوريّة، تزوج عام ١٩١٠ من سارة المؤيّد العظم. انضمّ عام ١٩٢٥ للثورة السوريّة في جبل العرب، واضطرّ بعد ذلك للهرب خارج سورية، فلجأ إلى الأردن بعد أن صدر بحقّه غيابيّاً حكمٌ بالإعدام. ألغي الحكم لاحقاً، فعاد إلى دمشق في أيّار عام ١٩٣٧ وبدأ بمعارضة المعاهدة السورية الفرنسية ١٩٣٦. في عام ١٩٤٠ قامت مجموعة باغتياله في عيادته وألصقت التهمة بزعماء الكتلة الوطنيّة: سعد الله الجابريّ وجميل مردم بك ولطفي الحفار. لاحقاً قُبض على الفاعلين واعترفوا بفعلتهم، وأن الدافع إليها كان دافعاً دينيّاً، وزعموا أن الشهبندر تعرّض للإسلام في إحدى خطبه، وأنّهم فعلوا فعلتهم انتقاماً وثأراً للدين الحنيف. فحكمت المحكمة عليهم بالإعدام، ونُفّذ فيهم الحكم شنقاً يوم الثالث من شهر شباط سنة ١٩٤١.

هذه التجارب والأفكار العلمية النافعة نكون قد قمنا بشيء من الواجب.

واللافت للنظر أن الدكتور الشهبندر يُهدي كتابه لذكرى الشهداء الذين سقطوا في ميادين الشرف في العالم العربي، دفاعاً عن الحرية والاستقلال، وهذه اللفتة تدل دلالة قاطعة على شعور نبيل وفيض من الوطنية الحقة، التي سار على هديها، فهو يقول في مقاله العاشر من كتابه (القضايا الاجتماعية الكبرى في العالم العربي) والذي حمل عنوان (الوطنية):

الوطنية شعور عميق يحدو صاحبه إلى مؤاخاة جميع الناس لأنهم يشاركونه في مُثل عُليا يُقدسها في نفسه وهي تستلزم حقوقاً وواجبات.

والشعور الوطني عنده قيمة فكرية وأخلاقية عالية تستوجب الدفاع عنها من أجل مصلحة الأمة، كل الأمة. وقد ربط الوطنية بالأخلاق الإيجابية التي تتطلب الجرأة والإقدام والعمل والنهي عن التفرقة في المجتمع والسعي لنقد الأخطاء وتقويم الاعوجاج وبث روح العدالة في الأفراد، كما هي الضرب على أيدي الفاسدين حتى لا يتجرؤوا على فساد المجتمع. ويتابع القول:

إن الوطنية الحقّة لا تعني العزلة على الإطلاق، في الحق، إن سهولة الاتصال بين شعوب الأرض، وتقريب المسافات بين القارات، وشدة الامتزاج بين الثقافات، وارتباط المصالح بين الدول، كل ذلك يساهم في إبراز هويتنا الوطنية، التي يعتز بها كل مواطن على امتداد العالم العربي.

رؤية حمويّة في رواية (جورة حوّا)

» **فادي إلياس نصار**

في روايتها الشيّقة (جورة حوّا)، نجحت الأديبة الحموية منهل السراج في الدخول إلى عالم العشاق وهموم الفقراء وأفراح المترفين، والتجوال بالقارئ بين العائلات الحموية، وجابتْ في بيت الفنانين مرةً برفقة (كوثر) الفقيرة المُتدينة، التي تبقى على مدار زمن الرواية صائمة، ومرة أخرى مع (مي)، الفتاة التي أرادت العيش على سجيتها في مدينة تتميز بانغلاقها تجاه تحرر المرأة، ومرة مع (خالد)، الفقير المُعدم الذي يُحدّث بناته عندما كن يطلبن طلاء أظافر وأقراط بأن ليس أجمل من أصابع الفتاة نظيفة، ولا هناك أبهى من وجه امرأة من دون حلى وإكسسوارات، و(ريمة) الصديقة الثالثة الصدوق لكوثر.

(مي) مهندسة معمارية، تزوجت من رجل غني يؤمّن لها كل شيء، مقابل أن تترك العمل وتركن لتربية الأولاد، فتغرق في ثرثرات النسوة من المجتمع المخملي، الأمر الذي أودى بحياتها الزوجية في النهاية، إلى الخراب.

نجحت الكاتبة وهي ابنة عائلة حموية سواقية عريقة (تقسم مدينة حماة إلى سوق وحاضر، وأهل السوق يدعون سواقية، فيما يدعى أهل الحاضر حواضرية)، في التصوير الدقيق لكل تفاصيل الشوارع والحارات وأبواب المباني والأزقة القديمة المرصوفة بالحجارة وأقواس النواعير، وتصوير الحياة الحموية حيث يمتلئ قلبك بالفرح عندما تتكلم منهل عن الفرح، وبالحزن والجزع عندما تتحدث عن آلام أمية، لفقدانها زوجها وأبنائها الثمانية في (أحداث الإخوان)، وتشعر بأنك تجول مع الكاتبة في حارة (جورة حوا) الواقعة بين شارع ٨ آذار وحي سوق الشجرة.

أسلوبها شيّق، وأكثر من ذلك مليء بالصدق والحيوية، فهي تكتب عن كل الأشياء التي نعيشها في مدننا السورية إجمالاً، تتحدث عن عادات الناس، وعن أمور تكون فيها جريئة جداً أكثر مما هي عليه في المنطق، بوصفها لتدويرة الأثداء والخلفيات لدى بطلات روايتها، وعن الألبسة الداخلية، وتفنُّن النساء الحمويات بإثارة غريزة أزواجهن في الليلة الأولى للزواج، كما عن الجهل في الحياة الجنسية لدى طيف واسع من فتيات المدينة، وتلك نتيجة حتمية للخجل والخوف ولغة التواصل المدمرة بين الفتاة وأهلها.

وهذا ما نجحت في رسمه عبر كوثر، الفتاة الطاهرة التي تعرضت لحادثة اعتبرتها نقطة تحول كبيرة في حياتها، فقد صادف أن جلس إلى جانبها شاب في باص النقل الداخلي وألصق فخذه بفخذها، فكادت تموت من ذلك الشعور الغريب أسفل البطن فشعرت بعد ذلك بالذنب.

بطلات الرواية فنانتان تشكيليتان (كوثر ومي) ومهندسة عمارة (ريمة) ولكن أكثرهن جمالاً ونجاحاً كانت (مي) بعينيها الخضراويين وجسمها المثير وشعرها الكستنائي، الذي جعل منها فاكهة شهية لدى أهل السوق من الرجال، وحديثاً مثيراً لدى نساء المدينة، وخاصة بعد أن تعرّت مرّةً في بيت الفنانين ورسمت ورقصت على أنغام ياني، الشيء الذي سبب لها فضيحة كبيرة ودفعها للسفر إلى السعودية لتتزوج رغماً عنها دون أن تعرف الحب ، تزوجت رجلاً لم تحبّه وأدّت فروض العمرة معه، ولكن شعرت مرة أن عشقها الأزلي المتجسد في الألوان والرسوم قد هجرها، فتصاب بالخيبة وتقع بعد ذلك مصادفة في حب شخص تقابله أثناء أداء فروض العمرة، فتعود الحياة إلى قلبها، وتتملكها رغبة بتلوين كل ما هو أبيض وأسود ابتداء من الكعبة وأرض السعودية وعباءات الرجال و النساء، فكل شيء في السعودية كان أبيض أو أسود لا ثالث لهما.

في نهاية الرواية تطلّق مي زوجها، وكذلك تفعل ريمة، وتعودان إلى البيئة المنبت (جورة حوا)، حيث الطبقة الوسطى بألوانها الواقعية لتتلذّذا بطعم العمل والتعب.

تمتلئ الرواية بكلام عن التزمت الديني والعادات والتقاليد الحموية الخاصة جداً.

الشيء الأول في الرواية وأكثر ما يجذبك هو الصدق في التعبير وتجاوز كل الخطوط الحمر في حديثها عن الجنس، الفقر، الإمتاع، الشهوة، السياسة، القهر، الحب، الحلال والحرام، الدين، الفوارق الطبقية، وأمور حياتية أخرى ترسمها ضمن لوحة تشكيلية متناسقة الألوان والمساحات.

في دعوة صريحة منها تعمل (منهل السراج) في روايتها على بث روح الثورة على كل ما هو ضد المرأة أو ضد الحرية الشخصية، في مجتمع يئن تحت نير الخطوط الحمر والعادات والتقاليد البالية.

الأمر الثاني الذي أود الاعتراف به أنني في منتصف الرواية قررت أن أذهب إلى بيت الفنانين للسؤال عن (مي) لأن تأثير الأسلوب وروعة السرد، أودت بالعقل الباطن وجرته للاعتقاد بأن الأحداث جرت بالفعل في حارات حماة.

(منهل السراج) تستحق عن جدارة لقب فنانة الحياة الحموية، وسيدة الكلمة النسوية الجريئة، فهي تجعل من الكلمة منارة في ظلمة هذا العالم المختل.

النور

24

www.alnnour.com

أسسست عام 1955

العدد 1076 ـ الأربعاء 27 أيلول 2023

افتتاح باهر دورة الألعاب الآسيوية في نسختها التاسعة عشرة

ملف

الحوار

ما أهم الأفكار السائدة في الثقافة الغربية المعاصرة؟

أين موقع الحداثة الفكريّة والمنهجيّة في ثقافتنا المعاصرة؟

» د. عدنان عويّد

العقل، العقلانيّة، الهويّة، التراث، الأصالة والمعاصرة، العلمانيّة، الحداثة، ما بعد الحداثة، الدين، كلّها مفاهيم راحت تطرح نفسها على الساحة الثقافيّة والفكريّة العالميّة بشكل عام، والعربيّة بشكل خاص في التاريخ الثقافيّ والفكريّ المعاصر، الأمر الذي يدفعنا بالضرورة أن ننظر إلى مدى حضور هذه المفاهيم، أو سعة حضورها، في ساحتنا الثقافيّة والفكريّة العربيّة التي راح الكثير ممن اشتغل عليها من المفكرين العرب وفقاً لمواقف إيديولوجيّة يساريّة أو دينيّة أو ليبراليّة. في الوقت الذي لم يزل الكثير منا على الساحة الثقافيّة والفكريّة العربيّة التي حوصرت لمئات السنين في أسيجة عقليّة ومناهج ترتكز على البيان والعرفان، لم يزل يتعامل مع هذه الظواهر بالمناهج ذاتها التي تقوم على ما قدّمه من اشتغل على الفكر العربي في العصور الوسطى، وخاصة من اشتغل على البيان والعرفان إلى حد كبير، مع تأكيدنا أن هناك من تأثر بالمناهج الغربيّة لأسباب سناتي عليها في هذه الدراسة.

لا شك أن هذه المفاهيم الحداثيّة المطروحة هنا: العقل، العقلانيّة، الهويّة، التراث، العلمانيّة، الحداثة، الإيديولوجيا، الدين ...الخ، تشكّل في وضعنا الثقافيّ العربيّ الحديث والمعاصر، إشكاليّة قائمة بذاتها، لاعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها، أن معظم هذه المفاهيم في صيغها المتعارف عليها اليوم، قد طُرحت في الغرب مع بداية عصر النهضة الأوربيّة، مروراً بعصر التنوير في القرن الثامن عشر، وفلاسفة القرن التاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين. وإن هذه المفاهيم راحت تتسرب إلى نسيج خطابنا الثقافيّ العربيّ مع بداية القرن التاسع عشر، بفعل عوامل كثيرة منها:

١- تأثّر الطلاب العرب الذين أرسلوا إلى أوربا لمتابعة دراساتهم العليا هناك، وخاصة البعثات التعليميّة التي اشتغل عليها محمد علي باشا، في مصر، وخير الدين التونسي، في تونس، أو بفعل حملات التبشير الأوربيّة في المشرق العربيّ التي فتحت المدارس التبشيريّة الخاصة بها في هذه المنطقة، إضافة إلى ما حققته البعثات أو المنح الدراسيّة التي خصصتها الإرساليات التبشيريّة للطلاب المتفوقين المتخرجين في هذه المدارس لمتابعة دراساتهم العليا في أوربا، والأهم تلك البعثات التعليمية التي قامت بها جامعاتنا العربيّة بعد الاستقلال حتى تاريخه. الأمر الذي أوجد العديد من المثقفين والمفكرين ممن تأثر بالفكر الغربيّ ومناهجه كأديب إسحق، وشبلي شميل، وفرح أنطون، والبستاني، واليازجي ومعظم مفكرينا العرب المعاصرين في المشرق العربي ومغربه ومن كل الاتجاهات الفكريّة.

٢- لا شك أن الطلبة العرب الذين درسوا في أوربا منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، وهم كثر في الحقيقة، تأثر الكثير منهم بالفكر الغربيّ ومناهجه، وراح العديد منهم يشتغل بعد إنهاء دراساته في الغرب على مشاريع فكريّة تأثرت كثيرا بالمناهج الفكريّة الغربيّة في التاريخ والفلسفة وعلم الاقتصاد وغيرها، كالعروي الذي تأثر بالمنهج التاريخانيّ، وحسن حنفي بالمنهج الظاهري، والتيزيني بالمنهج الماديّ التاريخيّ، والجابري بالمنهج البنيوي إلى حد كبير برأيي ...الخ.

لا يمكن لأي مفهوم من هذه المفاهيم أن يحوز على حقيقته أو مصداقيته التي طُرح من أجلها إلا من خلال ارتباطه بالعقل وبالواقع المعيش. فالديمقراطيّة من دون عقلانيّة تتحول إلى فوضى ومجرد شعارات.. والهويّة الوطنيّة من دون عقلانيّة ستفقد جوهرها وترتكس إلى مرجعياتها التقليديّة من عشيرة وقبيلة وطائفة

بيد أن التاريخ العربيّ في العصر الوسيط لم يَعْدَم المفكرين والفلاسفة الذين اشتغلوا على العقل بشكل خاص، بالرغم من أن مفهوم العقل ظل عند الكثير من هؤلاء الفلاسفة والمفكرين العرب والإسلاميين ينوس بين الدماغ والقلب، وقليلون هم الذين عرفوا العقل بمخزونه الثقافيّ الذي تكون أثناء إنتاج الإنسان لخيراته الماديّة والروحيّة تاريخيّاً، كابن رشد وابن خلدون والكندي، وبالتالي فصلوه عن الدماغ ككتلة عضويّة في الجسد البشري له دوره الوظيفيّ في تخزين المعرفة عن طريق الحواس ومعالجتها ونشرها أو توظيفها وفقاً لما يريد صانع هذه المعرفة وحاملها الاجتماعيّ أو القوى الاجتماعيّة التي يمثلها هذا الحامل. علماً أن الذين قالوا بهذا الرأي، أي اعتبار العقل هو المخزون الثقافيّ المختزل في الدماغ، من فلاسفة العصور الوسطى العرب والمسلمين، تأثروا أيضاً بالفكر الفلسفيّ اليونانيّ بعد أن قاموا بترجمة كتب الفلاسفة الماديين اليونان، بغضّ النظر عن معاناتهم أمام السلطات الحاكمة ومشايخها الذين ناصبوا هذا التوجه العقلاني العداء.

أما في تاريخنا المعاصر، فقد درس الكثير من الكتّاب والمفكرين العرب الفكر الفلسفيّ العقلانيّ للفلاسفة العرب والمسلمين في العصور الوسطى، وسلطوا الضوء على الفلسفة الماديّة منها، كحسين مروّة في كتابه (النزعات الماديّة في

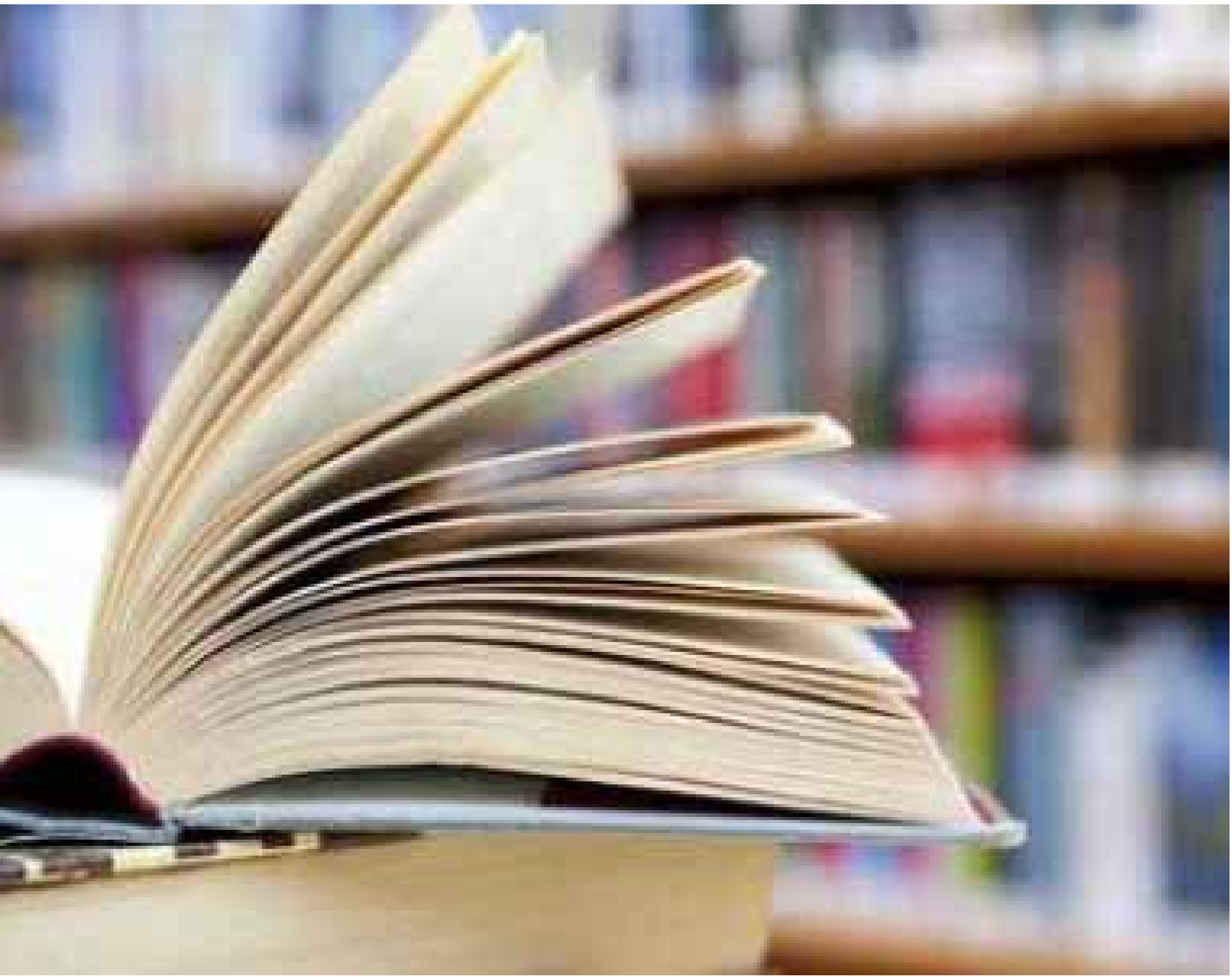

الفلسفة العربيّة الإسلاميّة) على سبيل المثال لا الحصر. مع تأكيدنا أن هؤلاء الفلاسفة والمفكرين العرب العقلانيين المعاصرين قد لاقوا المعاناة نفسها التي لقيها أجدادهم من فلاسفة ومفكري العصور الوسطى، كفرج فوده، وحامد ابو زيد، وحسين مروة وغيرهم كثير.

عموماً نستطيع القول هنا: إن كل تلك المفاهيم الحداثيّة، يظل العقل النقدي يشكل العمود الفقري لها، إذ لا يمكن لأي مفهوم من هذه المفاهيم أن يحوز على حقيقته أو مصداقيته التي طُرح من أجلها إلا من خلال ارتباطه بالعقل وبالواقع المعيش. فالديمقراطيّة من دون عقلانيّة تتحول إلى فوضى ومجرد شعارات.. والهويّة الوطنيّة من دون عقلانيّة ستفقد جوهرها وترتكس إلى مرجعياتها التقليديّة من عشيرة وقبيلة وطائفة.. والتراث من غير إدخال العقل فيه وتحليله وإعادة قراءته كتاريخ شعوب تحركه التناقضات وصراعات مصالح الناس، سيظل تاريخ ملوك وأمراء وإيديولوجيا دينيّة، الأمر الذي سيدفعنا إلى التعامل معه بعواطفنا وأهوائنا ومرجعياتنا ومناهجنا التقليديّة أكثر من تعاملنا معه بعقولنا وحياديتها، وسنظل نتمسك بهذا الماضي كفردوس مفقود بِعُجَرِه وَبُجرِه. أما العلمانيّة التي يَغيب عَنها العقلَ فستفقد مصداقيتها وتتحول إلى ترف فكريّ وشعارات براقة، بدل أن تمثل في واقع أمرها الدولة المدنيّة.. أو دولة المواطنة والقانون والمؤسسات... الخ، وكذا حال التثاقف بين الحضارات إذا لم يرتكز على العقل عند تبادل المعرفة، سيتحول إلى مركزيّة أوربيّة أو شرقيّة، وظهور نرجسية الحامل الاجتماعي للثقافة وعدوانيته عند تداولها مع المختلف. وهذا حال الحداثة التي ستتحول إلى تقليد الضعيف للقوي في حال غياب العقل القادر على تحديد خصوصيّة المجتمعات وما هي حاجاتها الضروريّة من مفاهيم الحداثة، وما هو الصالح فيها القادر على تحقيق تنمية الفرد والدولة والمجتمع، وما هو الطالح فيها الذي سيعرقل تقدم المجتمع إذا ما أخذ منها. وهذا الموقف المنهجيّ من العقل، وضرورة التعامل معه ينطبق على الإيديولوجيا الوضعيّة والدينيّة معاً، فكلاهما سيتحولان إلى وعي جموديّ غير قابل للنزول إلى الواقع عند غياب العقل النقديّ الذي يعمل دائماً على ربط الفكر بالواقع.

عند حديثنا هنا عن العقل، قصدنا به العقل النقديّ الجدليّ، وليس العقل البذيء القائم على المثاليّة الذاتيّة والحدسيّة أو المثاليّة الموضوعيّة.

كاتب وباحث من سوريّة
d.owaid333d@gmail.com

ما أهم الأفكار السائدة في الثقافة الغربية المعاصرة؟

التكنولوجيا تساهم بقوة في نشرها على مستوى العالم بأسره

» د. حسن منصور الحاج

كان الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو يعتقد بأن المجتمعات البشرية تمر في مراحل مختلفة عبر تاريخ تطورها الثقافي، بحيث إن كل جماعة تتميز بمستوى معين من الوعي العلمي والفلسفي والسياسي والديني عبر تاريخها المتواصل، وعبر تفاعلها وتعاملها مع الجماعات الأخرى. على هذا الأساس، رأى فوكو أن كل جماعة بشرية تكون محكومة بخطاب معرفي يكون بدوره خاضعاً لمستوى الثقافة المسيطرة في مرحلة معينة من تاريخ الجماعة، ويسمّيه فوكو بمصطلح (إبيستيميه) Epistémé (الخطاب المعرفي السائد).

إذاً، إن الخطاب السائد في المجتمعات المحلية يتفاعل مع المجتمعات الأخرى، بحيث ينتج عن هذا التفاعل نوعٌ من السيطرة أو القبول والتعاون في ميدان الثقافات المختلفة على الصعيد العالمي. ولا شك في أن التكنولوجيا المعاصرة تساهم بقوة في نشر الأفكار السائدة على مستوى العالم بأسره.

في هذا المقال المحدود، سوف نحاول استعراض أهم الأفكار السائدة والمؤثرة في الثقافة الغربية المعاصرة، استناداً إلى مجلة (العلوم الإنسانية) الصادرة في فرنسا، في شهر شباط (فبراير) من عام ٢٠١٩، والتي خصصت ملفاً أساسياً موسّعاً حول هذا الموضوع. وسوف نستعرض هذه الأفكار حسب الأبجدية الفرنسية.

هانس أسبرجر

نبدأ بفكرة Apocalypse التي تبشرنا بنهاية العالم أو بالقيامة. هذه الفكرة تطرح إمكانية انهيار العالم، اعتماداً على تقارير فريق الخبراء الحكومي حول المناخ والنشاط البشري الذي أدى إلى سخونة الكوكب الأرضي. وأصحاب هذا الرأي ينبهون إلى ضرورة أن تتحضر البشرية من اليوم للعيش في كوكب غير قابل للعيش.

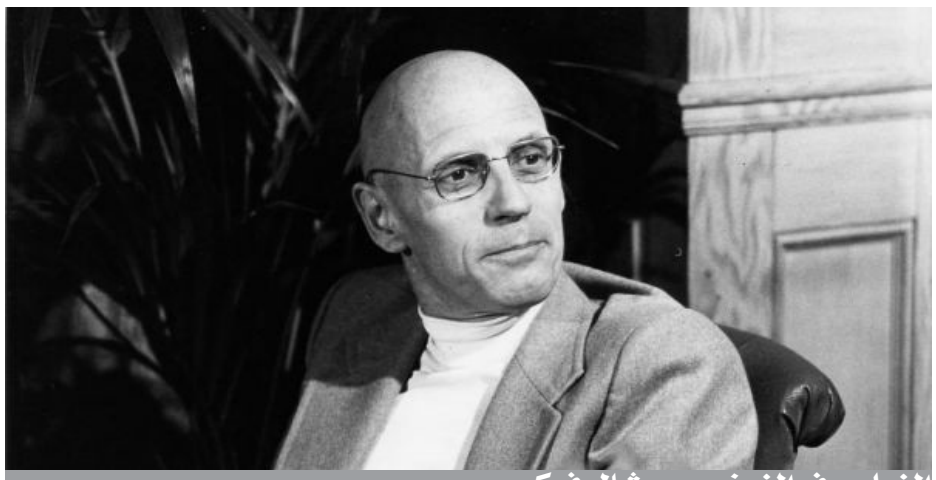
الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو

الفكرة التالية Antispécisme المناقضة لنظرية الأنواع، تتعامل مع نظرية تفوّق النوع البشري على أنها تشبه العنصرية والجندرية. إن أصحاب هذه الفكرة يتعاملون مع الحيوانات بالتساوي مع الإنسان، ويدينون آيديولوجيا النوع، وينادون بضرورة تحرير الحيوان.

الفكرة التالية تحمل عنوان Asperger، أو (متلازمة أسبرجر) الذي اعتبر أن التوحّد (Autisme) كان يُعتبر خطأ كمحاولة مرَضية نفسية للتقوقع في مواجهة العالم، وصولاً إلى الهروب من الأهل غير الجديرين وغير المحبين. وفي بداية ثمانينيات القرن العشرين بدأت (متلازمة أسبرجر) تفرض نفسها، وتحمل اسم طبيب الأطفال النمساوي الذي وصف قبل أربعين عاماً أطفالاً متوحدين يتميزون بغياب التأخر العقلي، وبتمكن ممتاز من اللغة. والدليل على ذلك عدد من المتوحدين الذين عرفوا شهرة واسعة إعلامية وأدبية.

الفكرة التالية تحمل عنوان Bienveillance، أي تربية المشاعر الطيبة، وتكريس فكرة التسامح، وهذا الرأي يبدو حائزاً الإجماع.

والفكرة التالية تحمل عنوان Capitalocène، أو محاكمة النظام الرأسمالي. وهنا نطرح السؤال التالي: من المسؤول عن سخونة الأرض؟ إجابتان ممكنتان: البشرية بكاملها، أو الأغنياء هم وحدهم الذين يهدمون الكوكب.

الفكرة التالية تتعلق بالمناخ Climat، أو بالهندسة الجيولوجية في سبيل إنقاذ العالم. لقد أصبح مؤكداً أن كوكب الأرض يسخن، ولكن كيف نخرج من هذه المشكلة؟ إن جواب علماء البيئة المباشر والاعتيادي يتلخص في الدعوة إلى خفض النمو. ولكن الذين يدعون إلى ذلك يعرفون أنه لا يمكننا التهرب من القيامة أو من نهاية العالم. ولكن النظام الرأسمالي يجيب بأنه تجب مواجهة المشكلات التي تجلبها التكنولوجيا بواسطة التكنولوجيا ذاتها. إنها سوق القرن الحادي والعشرين: إنقاذ البشرية. وسوف يتوجب تصور الوسائل التكنولوجية التي سوف تنقذ الأرض من التسخين.

ومن الأفكار السائدة والمهمة:

من المسؤول عن سخونة الأرض؟ إجابتان ممكنتان: البشرية بكاملها.. أو الأغنياء هم وحدهم الذين يهدمون الكوكب

Démocrature (استبداد الديمقراطية). هذا العنوان يستدعي القول بأن الديمقراطية في خطر، حسب تقارير المنظمات غير الحكومية؛ إذ إنه منذ ربع قرن لم تتقدم الديمقراطية في العالم؛ بل هناك أنظمة هجينة خليط بين الديمقراطية والتسلطية، تنمو حتى في البلدان الغربية (هنغاريا، وبولونيا). وأصبحت الحريات الفردية بشكل خاص موضع تساؤل (التعبير، التظاهر، التجمع، تعددية وسائط الإعلام...). وهناك بعض المثقفين الذين يتوقعون جدياً (نهاية الديمقراطيات) حتى في العالم الغربي. ووصل الأمر بالأستاذ الأمريكي ستيفن هولمز إلى المقارنة البيولوجية؛ حيث إنه يعتبر أن الديمقراطية هي كأي كائن عضوي طبيعي ويمكن أن تموت. أما الصحافي جان-كلود هازيرا فقد استخدم مصطلح Démocrature كي يصف التحولات الحديثة للديمقراطية في بعض البلدان، كالولايات المتحدة وإيطاليا والنمسا، إذ إن هذه الدول لم تعد ديمقراطية حقاً، وذلك لأن قادتها يتبنون ممارسات تسلطية.

إذاً نحن اليوم نعيش في عصر الديمقراطيات الخائبة. ورغم ذلك، فإن المواطنين يبقون متعلقين بالديمقراطية. باختصار: إذا كان الخبراء كما المواطنين يعترفون بنقائص وهشاشة الديمقراطيات الغربية، تبقى أقلية من المواطنين معجبة بالنظام التسلطي أو السلطوي.

ومن معجم الأفكار السائدة فكرة Épigénèse أو نظرية التخصيب. وهذه النظرية تستعيد طرح التساؤل حول الدور الوحيد للجينات في بناء الجسم الحي. الفكرة التالية Happycratie أو نظام السعادة. هذا العنوان يستبطن السؤال الآتي: هل السعادة إلزامية؟ في الواقع إن مسألة السعادة مطروحة بقوة، وكأن على الفرد أن يكون سعيداً مهما كلفه الأمر، بحيث يصبح تعيساً؛ لأنه لا يستطيع أن يكون سعيداً في ظروف معينة وتعيساً في ظروف

أخرى. كيف يكون المرء سعيداً في ظل استبداد نظام السعادة؟ أليس الإنسان حراً في الحزن وفي السعادة؟

من أفكار الثقافة المعاصرة تبرز فكرة حسن الضيافة **Hospitalité**. هذه المسألة تتعلق بموضوع المهاجرين وضرورة تأسيس سياسة تقوم على حسن الضيافة، والعمل على تشجيع التعاون بين المهاجرين والمقيمين في سبيل الصالح العام.

الفكرة التالية: **Hyperparentalité** تتعلق بمبالغة الجيل الجديد من الأهل في الإحاطة بأبنائهم بحيث إنهم يتميزون بالميل المتطلب جداً تجاه أنفسهم، بحيث إنهم يريدون إنجاب طفل يكون سعيداً طيلة حياته، ولذلك يبالغون جداً في ممارسة الإحاطة بكل شاردة وواردة في حياة أطفالهم. ويبقى أنه بالنسبة إلى أهل هذا الزمن يبدو أن التشخيص أسهل من العلاج المطلوب: إذا كان الأهل يحاولون أن يكونوا كاملين، فيُخشى من أن يصبح التحدي قبول تنشئة أطفال غير كاملين.

ومن أفكار اليوم تبرز فكرة الذكورية **le masculinisme** التي تشن الهجوم المضاد؛ لأن العالم قد يصبح بين أيادي النساء. وهذا ما يطرحه أنصار الذكورية الذين يعبرون عن قلقهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأيضاً من خلال أصوات بعض الجامعيين الأنجلوساكسون، الراغبين في إعادة الاعتبار للهيمنة الذكورية. وفي فرنسا يتمثل هذا الفكر بالصحافي إريك زمّور، ومنظّر اليمين المتطرف ألان سولال، وبالمحلل النفسي ميشال شنايدر.

ومن الأفكار السائدة تلك التي تقول بالمجتمع المفكك **No society**. وإحدى المقاربات المطروحة للنقاش حول هذا الموضوع هي مقاربة عالم الجغرافيا كريستوف غويلوي الذي يعتقد بأن الواقع الاجتماعي قد يكون منقسماً. وبدءاً من ثمانينيات القرن الماضي وتحت تأثير السياسات الليبرالية، أصبحت الانشقاقات اجتماعية اقتصادية، مع اختفاء الطبقات الوسطى، وجغرافية بسبب الهوة المتنامية ثقافياً بين فرنسا المتروبولية وفرنسا الأطراف؛ حيث أصبحنا أمام فرنسا من فوق المتكونة من النخب المثقفة والسياسية والمالية، ولا تهتم أبداً (بعالم الأطراف).

ومن الأفكار الرائجة اليوم **le posthumanisme** (ما بعد الإنسانية). في الواقع إن نزعة تحويل الإنسان **le transhumanisme** هي مشروع تحسين القدرات الجسدية والذهنية والأخلاقية لدى الإنسان، من خلال التكنولوجيا العضوية، أما نزعة (ما بعد الإنسان) فتمثل التيار الفكري الذي يتمتع بإمكانية تدشين نوع جديد من خلال تحقيق هذا المشروع. إن أحد أشهر المبشرين بهذه الحركة هو إيريك دريكسلر الذي نشر عام ١٩٨٦ كتاباً تحت عنوان (محركات الخَلق)؛ حيث كان يترقب الطريقة التي من خلالها سوف تفتح تكنولوجيات (النانو) عصراً جديداً، من خلال تحويل عميق للكائن البشري.

وحول هذا الموضوع، هناك فكرة توحي بكثير من الخشية من أن يوماً ما سوف تصبح الآلات أذكى من البشر، ومن الممكن أن تعدمهم. هكذا قد يصبح العالم ما بعد البشري تحت إدارة الذكاء الاصطناعي. ويمكننا بحق أن نقلق تجاه هذا الأمر. ولكن حتى الآن لا شيء يشير إلى أن الآلات سوف تصبح يوماً ما قابلة أن تكون مستقلة. وذلك لم يمنع بعض الفلاسفة من نقد القصد الأول للنزعة الـ(ما بعد إنسانية) المتمثل بتحسين شروط الكائنات البشرية من خلال تسويقها.

(الشرق الأوسط)